جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

أثر الاستثمار في التعليم العالي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠- ٢٠١٦)

بحث مقدم الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في علوم الاقتصاد

تقدمت به الطالبة

إيمان عباس عبيد الجنابي

بإشراف الأستاذ الدكتور

رحيم كاظم حسن الشرع

١٤٣٩ هـ

٢٠١٨ م

اقرار المشرف

أشـهدُ أنَّ إعـداد هـذا البحـث الموسـوم بــ (أثـر الاسـتثمار فـي التعلـيم العـالي علـى النمـو الاقتصادي في العراق للمدة ١٩٩٠ - ٢٠١٦) المقدم من قبل (ايمان عباس عبيد الجنابي) جرى تحت اشرافي في كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في علوم الاقتصاد .

التوقيع:

الاســـم: **أ.د. رحيم كاظم حسن**

التاريـخ: / / **٢٠١٨**

توصية رئيس لجنة الدراسات العليا في قسم الاقتصاد

بناء على توصية الأستاذ المشرف أرشح هذا البحث للمناقشة

التوقيع:

الاســـم:

رئيس لجنة الدراسات العليا / قسم الاقتصاد

التاريخ: / / **٢٠١٨**

إقرار الخبير اللغوي

أقر بان هذا البحث الموسوم بـ(**أثر الاستثمار في التعليم العالي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة ١٩٩٠ – ٢٠١٦**) قد جرى مراجعته من الناحية اللغوية حتى أصبح ذا أسلوب لغوي سليم وخالٍ من الأخطاء اللغوية ولاجله وقعت.

التوقيع:

الاســـــم:

التاريـخ: / / **٢٠١٨**

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

صَدَقَ اللهُ العَلِيُّ العَظِيمْ

سورة البقرة: الآية ٣٢

الإهَــدّاء

إلى من أرسله الله تبارك أسمه رحمة للعالمين

الرسول الاكرم (صل الله عليه واله وسلم)

إلى من زرع في داخلي القيم والاخلاق والدي

إلى المرآه التي أفنت عمرها لتجعل حياتي أفضل والدتي

إلى من كإنوا سندا وعونا

اشقائي وشقيقاتي

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

الباحثة

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين سيدنا ونبينا وشفيعنا محمد رسول الله وعلى إله وصحبه ومن دعا بدعوته الى يوم الدين وبعد ....

لا يسعني بعد ان اعانني الله على انجاز هذا البحث الا ان اتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى استاذي ومشرفي الأستاذ الدكتور رحيم كاظم حسن الشرع الذي استطاع ان يصل البحث الى بر الامان ، فأدعو الله العلي القدير ان يبارك له في وقته ويكتب له خيرالجزاء في الدنيا والاخرة .

والشكر موصول الى اساتذتي وزملائي في كلية الإدارة والاقتصاد وكل من ساعدني او اسدى لي بنصيحة او أمدني بمشورة او قدم لي معلومة مكنتني في اتمام هذا البحث على هذه الوجه لهؤلاء جميعا مني كل الشكر والمحبة وعظيم الامتنان وادعو الله العلي القدير ان اكون من العارفين للناس وفضلهم وبارك الله فيهم.

ومن الله التوفيق

الباحثة

المستخلص

تهدف الدراسة الى قياس أثر الانفاق في التعليم العالي على النمو الاقتصادي في العراق وقد تم اعتماد الاسلوب الوصفي في عرض الاستثمار والانفاق على التعليم العالي في العراق ، والتحليل الكمي باستخدام الاسلوب القياسي لقياس أثر الانفاق في التعليم على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥) وتوصلت الدراسة الى جملة من النتائج هي ان اعداد الجامعات اخذت بالتزايد اذ وصلت الى ٣٥ جامعة حكومية في نهاية مدة الدراسة رافقها زيادة في الكليات الاهلية فقد تزايدت اعدادها لتصل في نهاية مدة البحث الى (٥٢) كلية معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي توزعت على جميع محافظات العراق وكان لمحافظة بغداد حصة الأسد من هذه الكليات بلغت (٢٢) كلية واستمرت اعداد الأساتذة بالتزايد لتصل الى (٤٠٩٩٣) تدريسياً في العام الدراسي (٢٠١٤-٢٠١٣).كما انه بد سنة ٢٠٠٣ اخذ الانفاق على التعليم بالتزايد بالأسعار الجارية والثابتة اذ بلغ (٣٠٨.٨٦) مليون دينار في الأسعار الثابتة في العام الدراسي (٢٠٠٣- ٢٠٠٤) نتيجة للتغيرات التي حصلت بعد سنة ٢٠٠٣ ورفع العقوبات الاقتصادية من الناحية العملية واستئناف تصدير النفط وتحسن وضع إيرادات الدولة الا ان حجم الانفاق بعد هذا العام الدراسي اخذ بالانخفاض والتذبذب سواء بالأسعار الجارية والثابتة نتيجة لما مر به البلد من ظروف عدم استقرار سياسي وامني جعلت جل اهتمام الدولة ينصرف الى معالجة هذه التحديات التي اخذت تستنزف الجزء الأكبر من ميزانية الدولة فضلاً عن ما رافق هذه الفترة من احتلال واستشراء الفساد المالي والإداري. كانت اعلى نسبة إنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة سجلت في العام الدراسي (٢٠٠٨ – ٢٠٠٩) حيث بلغت (١.٨٩) % واستمرت حتى نهاية مدة البحث أكبر من الواحد الصحيح لتسجل في العام الدراسي الأخير من مدة الدراسي ما يقارب (٣) %. هي نسب قليلة إذا ما قورنت بالدول العربية او الكيان الصهيوني.

اظهرت النتائج لسببية كرانجر بوجود علاقة سببية معنوية وباتجاه واحد عند فترتي تباطئ زمني متجهة من عدد الطلبة الخريجين الى عدد الطلبة المقبولين اي ان عدد الطلبة المقبولين يؤثر في عدد الطلبة الخريجين. كما ظهرت علاقة سببية معنوية متجهة من عدد السكان الى عدد الطلبة المقبولين، وقد ظهرت سببية كرانجر معنوية من الانفاق على التعليم الى عدد الطلبة المقبولين، كما كانت سببية كرانجر معنوية من عدد السكان الى عدد الطلبة الخريجين، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية (H0) التي تنص على عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات. مع وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ما يشير الى وجود توازن طويل الاجل .

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
قائمة المحتويات	هـ - و
قائمة الجداول	ز
قائمة الملاحق	ز
المقدمة	١-٢
المبحث الأول: الاطار النظري عن الاستثمار والاستثمار في راس المال البشري	٣- ١٦
اولا: المعنى اللغوي للاستثمار	٣
ثانيا: المفهوم الاقتصادي للاستثمار	٤
رابعا :أنواع الاستثمار	٥
خامسا: انواع المخاطر التي قد يتعرض لها الاستثمار	٦
سادسا: التعليم والنمو الاقتصادي	٧
سابعا : مفهوم الاستثمار في التعليم	٨
ثامنا: أهمية الاستثمار في التعليم	١٠
تاسعا : الاستثمار في راس المال البشري	١١-١٥
المبحث الثاني : واقع التعليم العالي في العراق	١٦- ٢٨
اولا : واقع التعليم العالي في العراق	١٦
ثانيا : الانفاق على التعليم العالي في العراق	٢٣
المبحث الثالث : قياس أثر الانفاق الاستثماري في التعليم العالي على النمو الاقتصادي في العراق	٢٩-٣٥

الموضوع	الصفحة
توصيف متغيرات الانموذج	٢٩
اختبار استقرارية البيانات	٢٩
اختبار جذر الوحدة	٢٩
اختبار التكامل المشترك	٣٢
اختبار السببية	٣٤
الاستنتاجات والتوصيات	٣٦-٣٨
المصادر	٣٩-٤١
الملاحق	٤٢-٦٦

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	تطور اعداد الطلبة بالجامعات وعدد السكان بالعراق خلال المدة ١٩٩٠-٢٠١٥	١٨
٢	تطور معدلات النمو السنوي للطلبة المقبولين والمتخرجين والاساتذة بالعراق خلال المدة 1990-2015	٢٠
٣	تطور اعداد الجامعات والاساتذة بالعراق خلال المدة ١٩٩٠-٢٠١٥	٢٢
٤	الناتج المحلي الاجمالي والانفاق على التعليم العالي للمدة ١٩٩٠-٢٠١٥ (مليون دينار)	٢٥
٥	اجمالي الانفاق الحكومي حسب الموازنات الاتحادية والانفاق على التعليم ونسبة الانفاق على التعليم العالي من اجمالي النفقات بالأسعار الجارية (مليون دينار) للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)	٢٧
٦	اختبار دكي فولر الموسع لجذر الوحدة	٣١
٧	اختبار التكامل المشترك لجوهانسن	٣٣
٨	اختبار سببية كرانجر	٤٣-٤٤

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
١	اختبار التكامل المشترك لجوهانسن	٤٢
٢	سببية كرانجر	٤٣-٤٤
٣	عدد التخلفات المثلى لمتغيرات الدراسة نموذج VAR	٤٥
٤	نتائج اختبار دكي فولر الموسع لجذر الوحدة (المستوى)	٤٦-٥٥
٥	نتائج اختبار دكي فولر الموسع لجذر الوحدة (الفرق الاول)	٥٦-٦٦

المقدمـــة

أنَّ الاهتمام بالتعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص اصبح الشغل الشاغل للدول بغض النظر عن كونها دول نامية او متقدمة واصبحت الدول ترصد الاموال الضخمة للاستثمار في هذا القطاع الحيوي . من خلال السعي الدائم للوصول بالإنسان الى اعلى درجات الرقي والتقدم من خلال إكسابه المعارف والمهارات وخصوصا في الالفية الجديدة بعد ان اصبحت المعرفة اداة حيوية ومهمة في تطوير الانتاج للعنصر البشري . واصبح الاستثمار في راس المال البشري يترسخ كمفهوم مرتبط بالتنمية المستدامة وان الانسان هو الثروة الحقيقية للأمم .والانفاق على التعليم بالرغم من كونه لا يحقق عائد بصورة مباشرة الا ان العائدات غير المباشرة للاستثمار في التعليم تكون انعكاساتها ايجابية على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والامثلة على ذلك كثيرة ومنها التجربة الاسيوية وما ترتب عليها من تطور اقتصادي اصبح مصداقا لما اطلق عليه بالمعجزة الأسيوية .اذ حضي التعليم العالي في العراق بالاهتمام من الحكومات المتعاقبة ومع تنامي العائدات النفطية منذ سبعينات القرن الماضي الا ان هذا الاهتمام تعثر بسبب حرب الخليج والعقوبات الاقتصادي وفي الالفية الجديدة نتيجة حرب الخليج الثانية التي انتهت باحتلال العراق وما تبعها من احداث مرت بهذا البلد لا تخفى على الجميع .

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في تذبذب الإنفاق على التعليم العالي وتدني مستويات الاستثمار من خلال مدة البحث قد ادى الى تراجع في مستوى التعليم وقصور استثماراته وتراجع في قدرة قطاع التعليم العالي على استيعاب مزيد من الطلبة مثلما اثر سلبا في نوعية مخرجاته وكل ذلك يؤثر سلبا في النمو المستدام الذي ظل رهين قطاع النفط وحركة الانتاج والاسعار التي تحكمانه.

أهميه البحث

تكمن اهمية البحث من موضوعة التعليم العالي والاستثمار فيه انطلاقا من الرؤية الجديدة الالويات الانفاق العام والاستثمار في رأس المال الاجتماعي ، واهمية العوائد التي يمكن ان تحققها هذا النوع من الاستثمار وخاصة بالمستقبل من خلال تأثيره بنية المجتمع وخصائصه وتطلعاته .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الاستثمار في راس المال البشري عن طريق الانفاق على التعليم العالي يترتب عليه إثر ايجابي يتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي .

هدف البحث

يهدف البحث الى تحليل اتجاهات الانفاق العام في العراق من منظور تنموي وما يرتبط بالتعليم العالي ، ومن ثم تحليل أثر ذلك الانفاق في النمو الاقتصادي والكيفية التي يمكن ان يعزز فيها الاستثمار بالتعليم العالي من امكانيات النمو والتنمية .

منهجية البحث ومصادر البيانات :

تم اعتماد الاسلوب الوصفي في عرض الاستثمار والانفاق على التعليم العالي في العراق ، والتحليل الكمي باستخدام الاسلوب القياسي لقياس أثر الانفاق في التعليم على النمو الاقتصادي في العراق للمدة.(2016 _ 1990) . ولعدم توفر البيانات الخاصة لسنة ٢٠١٦ تم تحديد الدراسة (٢٠١٥-١٩٩٠) وتم الاعتماد في هذا البحث على البيانات من الجهات الرسمية متمثلة في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي (الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات) فضلا عن الرسائل والاطاريح الجامعية وكذلك البحوث العلمية. إذ تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث رئيسة :-

المبحث الاول : إطار نظري مفاهيمي عن الاستثمار والاستثمار في رأس المال البشري .

المبحث الثاني : واقع التعليم العالي في العراق .

المبحث الثالث : التحليل القياسي لأثر الاستثمار في التعليم العالي على النمو الاقتصادي في العراق .

المبحث الأول

الإطار النظري عن الاستثمار والاستثمار في رأس المال البشري

المبحث الأول

الإطار النظري عن الاستثمار والاستثمار في رأس المال البشري

اولا: الاستثمار: المفهوم، الاهمية والانواع

تعد دراسة الاستثمار من الموضوعات التي حضيت بأهمية خاصة بالدراسات الاقتصادية نظرا لما ينطوي عليه هذا المتغير لكونه احد ابرز محددات الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني فضلا عن كونه واحد من محددات الطلب الكلي ، وتولي دول العالم على اختلاف درجات تقدمها عناية فائقة بموضوع الاستثمار بوصفه احد ابرز محركات النمو الاقتصادي. ويمثل الاستثمار احد ركائز النمو الاقتصادي والادارة الفعالة للتنمية الاقتصادية لكونه يمثل اهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي لا يوجد انتاج بدون استثمار ولا يمكن التفكير بزيادة الانتاج الا بزيادة الاستثمار الذي يعد خالقا للقيم الاقتصادية ومحافظا على الطاقات الانتاجية القائمة في الاتجاه الذي يعمل على توسيعها[١].

ثانيا: المعنى اللغوي للاستثمار :

والاستثمار في اللغة حيث تستخدم كلمة استثمار وهي مصدر استثمر للدلالة على طلب الحصول على الثمر والسعي للحصول عليه والانتفاع به[٢] ويعني "استثمر الشيء اي بلغ اوانه واثمر ماله اي كثر وفي لسان العرب "الاستثمار من استثمر بمعنى استخدم الشيء وتشغيله وله معان عدة فيقال ثمر "بفتح الميم" حمل الثمر او ما ينتجه الشجر وثمر الرجل ماله اي احسن القيام عليه ونماه"[٣]، والاستثمار يتأتى من مفردة استثمار وهي مصدر استثمر للدلالة على طلب الحصول على الثمر والسعي للحصول عليه والانتفاع به[٤] ويقال ثمر (بفتح الميم) الشجر ثمورا اي ظهر ثمره واثمر الشيء اي اتى نتيجة واثمر ماله "بضم اللام" اي كثر ويقال استثمر ماله وثمره "بتشديد الميم" اي استخدمه في الانتاج[٥] وورد اللفظ في كلام امير المؤمنين علي بن ابي طالب "عليه السلام" "وبعضهم يحب تثمير المال، زيادة المال من خلال العمر"[٦].

(١) ماهر عزيز عبد الرحمن ، علاقة الاستثمار في قطاع التعليم بالتنمية الاقتصادية للبلدان العربية مختارة للمدة ١٩٨٥-٢٠٠٠، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦، ص٣.
(٢) محمد بشير عليه ، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص٣٢.
(٣) ابن منظور، جمال الدين محمد، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج١٥، ٢٠٠٣، ص٢٧٣.
(٤) مهدي الجبوري ، واخرون، تحليل تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة على البيئة، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، مج/٢، عدد/٤ ٢٠١٠، ص٧٩.
(٥) قاسم نايف علوان، ادارة الاستثمار، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٩، ص٢٩.
(٦) محمد باقر الموسوي ، الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة، ط١، مؤسسة البلاغ، بيروت، ١٩٩٧، ص٢٥٢.

ثالثا: المفهوم الاقتصادي للاستثمار:

فقد عرفه كينز "بأنه الاضافة الجارية لقيمة التجهيزات الرأسمالية التي تحدث نتيجة النشاط الانتاجي لمدة زمنية معينة"[١]. يؤدي الاستثمار بوصفه مكونا كبيرا وسريع التأثير في الانفاق الى حدوث تغييرات في الطلب الاجمالي كما يؤثر في دورة النشاط التجاري او الدورات الاقتصادية فضلاً عن ذلك يسفر الاستثمار على تراكم رؤوس الاموال حيث تؤدي كل زيادة تطرأ على اسهم المنشآت والمعدات الى ارتفاع الناتج المتوقع للدولة ومن ثم حفز النمو الاقتصادي على المدى البعيد[٢] يعرف الاستثمار تبعاً لتوجهات ومواقف الباحثين وخلفياتهم الاكاديمية فهو يعني التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من اشباع استهلاكي حالي من اجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي اكبر والتخلي عن استخدام اموال حالية ولفترة زمنية معينة من اجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن القيمة الحالية للاموال المستثمرة وكذلك التعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للاموال المستثمرة بسبب التضخم مع امكانية الحصول على عائد مقبول مقابل تحمل عنصر المخاطرة[٣].

اما المفهوم التخطيطي للاستثمار : فهو عملية خلق رأس المال الحقيقي في المجتمع او توسيع وتحسين القائم منه لذا فان الاستثمار يتضمن الاضافات المادية الجديدة على التراكمات الرأسمالية في البلد وكذلك التوسعات والتحسينات على رأس المال القائم لغرض زيادة القدرة الانتاجية في جوانبها الكمية والنوعية، كما تؤخذ بنظر الاعتبار التغييرات في المخزون السلعي بغض النظر عن طبيعة السلعة استثمارية كانت ام استهلاكية ومثل هذا المخزون سواء اكان سلعا منتهية الصنع ام نصف مصنعة ام مادة اولية يعتبر رصيد كمي لم يطرح في الاسواق بعد لذلك يعتبر من قبيل الاستثمار[٤].

رابعا: أنواع الاستثمار:

يقسم الاستثمار الى الاجمالي والصافي فالاول يشمل الصافي والذي يعني الاضافات الى رصيد رأس المال الحقيقي خلال مدة زمنية معينة زائد الاستثمار الذي يخصص لمواجهة الموارد بهدف المحافظة على الرصيد الفعلي لرأس المال في مواجهة العوامل المختلفة التي تؤثر على حجم هذا الرصيد مثل التصادم او التدمير الذي ينتج بفعل الحرائق او الفيضانات او الكوارث ويطلق على هذا النوع اسم الاستثمار الاحلالي ولو اقتصر الاستثمار الاجمالي على المحافظة على حجم الرصيد الفعلي لرأس المال فأن هذا يعني ان الاستثمار الصافي يعادل الصفر اما اذا انخفض حجم

(١) فيلنشنيسكي، علم الاقتصاد الاشتراكي، ترجمة محمد صقر دار التقدم، دمشق، ١٩٧٣، ص٧١.
(٢) سام ويلسون ونوردهاوس، علم الاقتصاد، الطبعة العربية الاولى، مكتبة لبنان، بيروت، ٢٠٠٦، ص٤٨٥.
(٣) عصام عمر منذور، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي للنشر،ط١، الاسكندرية، ٢٠١٠، ص٢٢٠،٢١٩.
(٤) رحيم كاظم الشرع و محمد حسن رشم ، التخطيط الاقتصادي، ط١، مطبعة الكتاب، بغداد، ٢٠١٥، ص١١٤. ص١١٤.

الاستثمار الاجمالي عن حجم الاستثمار اللازم فأن هذا يعني ان الاستثمار الصافي هو كمية سالبة اي ان الرصيد الفعلي لرأس المال يتجه نحو التناقص[١].

يمكن اعتماد المعيار النوعي للاستثمار بتقسيمه الى استثمارات حقيقية واستثمارات مالية فالأولى تكون على شكل موجودات ملموسة وتحقق اضافات الى الناتج القومي الاجمالي عن طريق اضافات حقيقية من السلع والخدمات والاصول الثابتة الجديدة والتي تعتبر ذات قيمة اقتصادية كالعقارات والذهب. الخ والتي تعتبر نتاج هذا الاستثمار وتزيد من ثروة المستثمر وبالتالي تؤدي الى زيادة ثروة المجتمع نتيجة لما تضيفه الى الناتج القومي الاجمالي بمعنى اخر الاستثمار الحقيقي يتم من خلال استخدام الاصول الانتاجية بهدف الحصول على الزيادة في السلع والخدمات ومن ثم الزيادة في الناتج القومي الاجمالي[٢]، والاستثمارات المالية تنحصر في نقل ملكية الاصل المالي من مالكه الاصلي الى المالك الجديد ولا تنشأ اي منفعة اقتصادية اضافية الى الناتج القومي وهي تحمل في ثناياها استثمارا حقيقيا لان الاموال التي ستحصل عليها المنشأة من الاصدار الجديد ستستعمل في شراء موجودات حقيقية جديدة كالسيارات والالات والمعدات والبنايات وتؤدي الى خلق منافع اقتصادية جديدة والمفعول الاقتصادي للسهم او للسند ينتهي بانتهاء عملية بيع الاصدار الجديد في السوق الاولية والتداول في السوق الثانوية يدخل في باب الاستثمار المالي[٣].

ثمة انواع من الاستثمار يصنف حسب طريقة الاستثمار هما:

١- الاستثمار المباشر: يكون فيه تقديم رأس المال مصحوبا بقيام المستثمر في ادارته او المساهمة في ادارته او الرقابة على كيفية استخدامه.

٢- الاستثمار غير المباشر : الذي يعبر عنه بتعبير استثمار الحافظة فهو هذا النوع الذي يكون قصير الاجل عادة ويأخذ شكل تملك للاسهم والسندات ويمكن ان يقسم الاستثمار من ناحية مكانه الى استثمار داخلي وهو الذي يتم في بلد المستثمر "صاحب رأس المال" واستثمار اجنبي خارج بلد المستثمر اي في بلد اجنبي عنه وهذا النوع يسمى الاستثمار الاجنبي المباشر وهذا النوع من الاستثمار قد عرفته منظمة التجارة العالمية بأنه يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما (بلد الام) بامتلاك اصل موجود في بلد اخر "البلد المستقبل" مع وجود النية في ادارة ذلك الاصل[٤].

(١) صقر احمد صفر ، النظرية الاقتصادية الكلية، ط٢، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٣، ص٢٢٩.
(٢) احمد زكريا صيام ، مبادئ الاستثمار، دار المناهج للنشر والتوزيع ،ط١،عمان، ١٩٩٧، ص٧٩.
(٣) فيصل محمود الشواردة ، الاستثمار في بورصة الاوراق المالية الاسس النظرية والعملية، ط١، دار وائل للنشر، عمان الاردن، ٢٠٠٨، ص٣٥.
(٤) عوني محمد الفخري ، التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسيات والعولمة، ط١، اصدارات بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص٨٣.

خامسا: انواع المخاطر التي قد يتعرض اليها الاستثمار:

يتعرض الاستثمار الى العديد من المخاطر والعوائد التي قد تكون اقتصادية وسياسية وادارية وغيرها التي يمكن ان تكون جاذبة او طاردة له ومن هذه المخاطر[1]

١- مخاطر منتظمة : وهي المخاطر التي توثر في الاقتصاد وبشكل كامل ولا يقتصر على نوع معين من الاستثمارات مثل الاوضاع الامنية والحروب والتضخم والبطالة والاضرابات العامة وعدم استقرار اسعار الفائدة واسعار الصرف وحالات الكساد فهذه تؤثر في العوامل المحددة للاستثمار اي احد ابرز العوامل الطاردة للاستثمار اذ يؤدي عدم الاستقرار الكلي الى تراجع الحافز لدى المستثمرين لتنفيذ مشروعات جديدة او التوسع في المشروعات القائمة اذ يعتمد جذب المزيد من الاستثمارات على مدى استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي .

٢- مخاطر غير منتظمة : وهي المخاطر المتعلقة بالشركة نفسها كأضراب العاملين في الشركة او سوء الادارة او تقدم تكنولوجي جديد للشركات الاخرى او الحملات الاعلانية او سن قوانين جديدة تؤثر على استثمار الشركة .

١- عوني محمد الفخري ، التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسيات والعولمة ،ط١، اصدارات بيت الحكمة ،بغداد ،٢٠٠٢، ص٨٥

سادسا: التعليم والنمو الاقتصادي

يعد النمو من المفاهيم الاقتصادية التي تناولها الاقتصاديون خلال منتصف القرن الماضي واعتبروا ان النمو الاقتصادي عملية تحول اقتصادي وسياسي معقدة واكدوا خلال نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من خلال القرن الماضي ان النمو الاقتصادي ما هو الا تصحيح للسياسات الوطنية[١] ، وأصل كلمة النمو(Growth) الاقتران بفكرة بيولوجية تعنى في الاساس تزايداً في الابعاد او المقاييس للأحياء مثل الزيادة في الطول او الوزن والحجم وبتعبير اخر يعد النمو ظاهرة كمية يتمخض عنها تغيرات تخضع للقياس المباشر بمقاييس كمية[٢] .

وبذلك يكون النمو متمثل بالتوسع بقدرة الاقتصاد على الانتاج خلال الزمن اذ يحدث التوسع في الناتج الكامن عندما يحدث تقدم تكنولوجي[٣] والنمو الفعلي يعرض بوصفه الزيادة الفعلية السنوية في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي. يعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الانتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة ومن هذا المنطلق لا يعني مجرد حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي ويتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلاً في زيادة نصيبه من الناتج وان الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يجب ان تكون زيادة حقيقية[٤] والزيادة في الناتج يجب ان تنجم عن تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبياً حتى تعتبر نمو اقتصادياً ويعرف " سيمون كوزنتس " النمو الاقتصادي بانه زيادة طويلة الاجل في طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على امداد السكان بالسلع المتنوعة وتعتمد هذه الطاقة المتزايدة على التكنولوجيا المتجددة وعلى التغييرات الهيكلية والسلوكية التي تتطلبها عملية النمو.

يعد عنصر العمل ورأس المال وتقدم التقني احد عناصر النمو الاقتصادي ويتمثل في مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في انتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجاته حيث ان استمرار التدريب والتعليم يزيد من التطوير النوعي للعمالة وانتاجية عنصر العمل تتحدد بدرجة كبيرة حسب العمر والتعليم والتدريب والخبرة والتأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليه كفاءة عناصر الانتاج في العمليات الانتاجية[٥]

من المهم رصد النمو الاقتصادي وتسجيل أرقامه والاهم اكتشاف أسباب ذلك النمو وعوامله ومن ثم القدرة على تحقيقه وتجمع عوامل داخلية وخارجية تؤثر على النمو الاقتصادي والداخلية تتمثل بمدى استخدام عوامل الانتاج الداخلة بالإنتاج وهي راس المال والقوة العاملة

(١) روبير توزاغا ، اعادة النظر في النمو، مجلة التنمية والتمويل، مجلد / ٤٣ ، العدد / ١ – صندوق النقد الدولي – واشنطن – مارس ٢٠٠٦ ، ص ٧.
(٢) عبد العزيز القطيفي ، النمو الاقتصادي ، دار الكتب للطباعة والنشر – بغداد ، ١٩٩٩ ، ص ٩ .
(٣) يوجين دوليو ، دومينيك سلفانو – مبادئ الاقتصاد – ترجمه علي احمد علي ، ط ١ ، الدار الولية للاستثمارات – القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ١١٥ .
(٤) محمد عبد العزيز عجمية ، ايمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق – النظريات – التمويل – الدار الجامعية ،ط١، الاسكندرية ، ٢٠٠٩ ، ص ٧٤ .
(٥) محمد ناجي حسن خليفه ، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم دار القاهرة،ط١، القاهرة، ٢٠٠١ ، ص ٣٤.

المستقلة فيه والخارجية تتمثل بالعوامل القانونية والسياسية والاقتصادية وتشمل قوانين الدولة المنظمة للشؤون الاقتصادية كالضرائب وتشجيع الاستثمار وغيرها وتشمل الاستقرار السياسي الذي يسهل عملية النمو الاقتصادي ويدعمها لان المشروعات الفردية عادة ميالة بطبيعتها الى الاستقرار السياسي والربح وتغير من الاجواء المضطربة والاوضاع السياسية القلقة التي تهدد الجهود الفردية وتعرضها للضياع[١] . يعتقد العديد من الاقتصاديين ان جودة (عنصر العمالة) تمثل العنصر الاكثر اهمية في عملية النمو الاقتصادي [٢] .

سابعا : مفهوم الاستثمار في التعليم

يظهر أثر العلم والمعرفة في مجمل النشاط الاقتصادي وفي مختلف أقسامه وقطاعاته " الانتاجية والخدمية " عن طريق عدد من المظاهر وهي اثر العلم وزيادة المعرفة وذلك من خلال التأثير الذي تتركه مهارة القوى العاملة في حجم ونوع الانتاج لمختلف اقسامه ويقصد بها مهارة كل العاملين في مختلف حلقات الانتاج والادارة والتنظيم.. الخ في عملية الانتاج وكذلك مختلف النشاطات الداخلة ضمن الخدمات الاجتماعية ويضاف اليها التأثير الذي يتركه التقدم في مجال العلم والتقدم التكنولوجي والتكنيك في الانتاج ومختلف النشاطات الاقتصادية ويتجلى ذلك بزيادة الوعي وثقافة السكان للنشاطات الاقتصادية المختلفة[٣] .

أنَّ مهارة القوة العاملة تعني القدرة في مجال اداء المهام التي تنوط بها وفي جميع المجالات الانتاجية والخدمية بكفاءة ووفق مواصفات محددة لذلك الاداء والمكونات التي تدخل ضمن مفهوم المهارة لا يمكن تحقيقها الا من خلال العملية التعليمية سواء كان ذلك عن طريق التعليم الحكومي او الخاص او عن طريق التدريب من خلال العمل علماً بأن ذلك لا يتحقق الا من خلال زيادة حجم التخصيصات المرصدة لاستثمارها في مجال التعليم لكون التعليم والمعرفة وما يرتبط بها من خلال خبرات وامكانات يمثلان الاساس الذي تستند اليه مهارة العاملين في نشاطهم الانتاجي[٤] ، ومهارة القوى العاملة تنعكس على نوعية عمل العاملين فأن نوعية العمل تعتمد على مستوى ونوعية مهارة القوى العاملة في قطاعات الانتاج المختلفة و حلقاته وفي الخدمات فكلما توافقت نوعيه مهارة القوى العاملة في مختلف قطاعات الانتاج توافقت مع خصائص وسائل الانتاج

(١) عبد الله عبد الكريم ، التخطيط التربوي، ط ٢ ، دار العلم للملايين، بيروت ،١٩٧٧. ص ٢٨٢ – ٢٨٣.
(٢) بيتر بينكي ، ديفيد بريشنكو ، طريقة التفكير الاقتصادي ، ط ١ ، ترجمة ليندا الحمود ، مراجعة وتدقيق فادي حدادين ، دار مصباح الحرية الاهلية ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٨٨ .
(٣) زاهي الرشدان ، في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، ٢٠٠٥ ، ص ٣٢ – ٣٣.
(٤) عبد الله عبد الدائم ، تعليم الكبار وتنمية القوى العاملة العربية، ج ٢، الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار – بغداد ، ١٩٨٥، ص ٨٠٧.

ودرجة استخدام التكنولوجيا والتقدم العلمي في الانتاج واساليب الادارة والتنظيم اصبح العمل عاملاً من عوامل تطوير عملية الانتاج ويكون له دور ايجابي في كيفية توجيه النشاطات التي تخص تنظيم وادارة الانتاج ومختلف النشاطات الاخرى التي تترتب على العملية الانتاجية [١] .

أن التعليم مزيج معقد من الاستهلاك والاستثمار معاً فهو يخدم الاستهلاك وهو استثمار لخدمة الاستهلاك المستقبلي كما انه استثمار للمهارات والمعرفة التي تدعم الارباح والمكاسب المستقبلية وهو بذلك شبيه بالاستثمار في السلع الاخرى فالأنفاق على التعليم يعد ضرورياً لكونه المورد الخصب للملاكات الفنية والادارية القيادية والتي تتمثل وظيفتهم الاساسية بتغيير التنظيم الاقتصادي للدولة في اتجاه جعلها اكثر انتاجيه والتوسع في راس المال المساوي يجب ان يواكبه تنمية الكفاءات التي لها القدرة على تشغيل الاستثمارات الجديدة ويتحقق ذلك من خلال الاستثمار في التعليم وهذا يجعل الانفاق على التعليم انفاقاً استثمارياً[٢] . التعليم استثماراً منتج من خلال ايمانه بالقيمة الاقتصادية للتعليم حيث انه من اكثر انواع الاستثمارات قيمة ما يستثمر في البشر ولابد من الاهتمام بالتعليم لما له من دور في التنمية الاقتصادية وهو استثمار منتج وان معدل مردوده يزيد على معدل مردود ما يستثمر في السلع الرأسمالية[٣] .

(١) محمود عبد الرزاق شفيق ، واخرون ، التربية المعاصرة وطبيعتها وابعادها الاساسية، ط ٣ ، دار القلم، الكويت ،١٩٩٥ ، ص ٥٨ – ٥٩.

(٢) محمد الهادي عفيفي، في اصول التربية – الاصول الفلسفية للتربية، مكتبة الانجلو المصرية، ط١،القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ١١٦.

(٣) مصدق جميل الحبيب ، التعليم والتمية الاقتصادية، سلسلة دراسات، وزارة الثقافة والاعلام – دار الرشيد، بغداد ، ١٩٨١ ، ص ١٢ – ١٣.

ثامنا: أهمية الاستثمار في التعليم

إذ يؤكد الاقتصادي " الفرد مارشال " على ان العلم والمعرفة والطموح والقدرة على العمل والانتاج والابتكار الموجود لدى فئة معينة من الناس يمكن ان يرفع مستوى معيشة الافراد من خلال تسخير قوى الطبيعة ومصادرها وجميع ما في باطن الأرض وما فوقها[١] .

ان الهيكل الاقتصادي هو انعكاس للعلاقة بين كل من راس المال المادي والبشري (المهارة والمعرفة) على حد سواء لذلك يجب ايجاد نوع من التوازن بينهما بهدف الوصول لأعلى درجات النمو الاقتصادي وقد ساعد التطور الافقي لقوى الانتاج في البلدان المتقدمة على تحقيق التوازن بين راس المال المادي وراس المال البشري في الوقت الذي تعاني فيه غالبية البلدان النامية من وجود فجوة كبيرة بين كل من راس المال المادي والبشري ناتجة عن التطور العمودي لقوى الإنتاج. والفجوة تشكل عائقاً رئيسياً لعملية التنمية الاقتصادية وهي تشكلت بسبب حدوث تطور عمودي في قوى الانتاج مما أدى الى تشوه هذه القوى فالتحول (الطفرة) في القطاع البدائي المتقدم نتج عنه تقدم تقني مستورد في الوقت الذي بقيت فيه القدرة والمهارة والمعرفة لدى العنصر البشري متخلفة مما ادى الى اختلال التوازن الاقتصادي بين الرأسمالين المادي والبشري وبهذا ازدادت حدة الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية وفي البلدان المتقدمة نلاحظ وجود علاقة إيجابية بين التنمية الاقتصادية وتوفر الموارد النادرة نسبياً ولذلك فالعديد من الدارسين أشاروا الى ان البلدان النامية اذا رغبت باستخدام التكنولوجيا الحديثة لابد ان تقوم باستثمار الموارد النادرة لديها كي تتمكن من تسريع عملية التنمية الاقتصادية والمهارات تعتبر أندر الموارد نسبياً في البلدان النامية .

يعد الاستثمار البشري الوسيلة التي يمكن من خلالها الحصول على الخبرات والمهارات والقدرات الذهنية والعضلية اللازمة لعملية التنمية وان طول الفترة الزمنية التي يستلزمها الاستثمار في التعليم لتهيئة الملاكات المتعلمة وتدريبها لانها تنعكس فيما بعد على كل من العائد المتوقع الحصول عليه من التعليم والبعد الزمني الذي تستغرقه والاثر الكبير للاستثمار في التعليم على الإنتاجية في قطاع الصناعة يحفز غالبية البلدان النامية والمتقدمة على الاستثمار البشري ،البلدان المتقدمة تسعى الى الاستمرار في التقدم والبلدان النامية تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية فاذا استمرت البلدان المتقدمة بالنمو والتطور في الوقت الذي تبقى فيه البلاد النامية في المستوى نفسه يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الفجوة بين كل من البلدان النامية والمتقدمة. [٢]

(١) عبد العزيز السيد، تنمية الخبرات الانسانية وصلتها بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية، بحث مقدم الى الحلقة الدولية الثالثة عشر لعلم الجريمة، منشور ضمن كتاب التنمية الاقتصادية ومشكلات السلوك الاجتماعي، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٦٣ ، ص ٧٣- ٧٤.
(٢) سيريل زيبوت ، ترجمة عمر قباني، تقديم ماهر نسيم، التعايش الاقتصادي ، ١٩٦٦ ، ص ٣٣.

تاسعا: الاستثمار في رأس المال البشري:

قبل مدة ليست بالقصيرة تطورت أفكار ومفاهيم الموارد البشرية التي شاع تطبيقها في مرحلة ما قبل العولمة وعصر المعلومات والمعرفة إذ تقوم الفلسفة الجديدة للموارد البشرية على اساس تمثل الموارد البشرية مصدر الابداع والابتكار وخلق القيم في المنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية ويمتلك عقلية ومعرفية تصدر راس المال الحقيقي للمنظمات والمؤسسات لابد من استثماره وتوظيفه بشكل ايجابي ولأهمية الاستثمار في زيادة الرصيد المعرفي للموارد البشرية واستثماره في تطوير الاداء وتنمية الموارد البشرية ولما لها من اهمية كونها الثروة الحقيقية والرئيسة للامم ، فالامم المتقدمة ايقنت تلك الحقيقة فاحسنت التخطيط الاستراتيجي لها والاهتمام بالتعليم باعتباره استثماراً لتنمية الموارد البشرية وبانها شكل من اشكال راس المال ومن ثم اطلق على التعليم راس المال البشري فالعنصر البشري بما لديه من قدرة على التجديد والابداع والاختراع والتطوير يمكنه التغلب على قدرة الموارد الطبيعية ولا يجعلها عائقاً نحو النمو والتقدم عن طريق الاستغلال الافضل ان يكن الافضل لطاقات المجتمع العلمية والانتاجية . [١]

راس المال البشري أو ما يطلق عليه الموارد البشرية Human Resours أو الثروة البشرية Wealth Human وراس المال البشري Human Capital اصطلاح يعبر عن المجتمع الانساني بوصفه مجموعة من الاشخاص منظور اليهم من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجغرافية والحضارية سواء ضمن دولة واحدة أم على المستوى الدولي وقد يكون تعدد المصطلحات واختلافها مسألة شكلية[١] ، وان راس المال البشري يتعلق بعنصر السكان التي تتكون من الطاقات البشرية الخلاقة والمبدعة في المجتمع التي تتولى مهمة تحويل الموارد الطبيعية من شكلها الخام الى شكلها المصنع والسيطرة على عملية تنظيم المجتمع تنظيماً حضارياً واجتماعياً عقلانياً يجلب للإنسان مجتمع متطور ومتقدم فالإنسان هو المحرك الرئيسي لعمليات الانتاج فهو وسيلة الانتاج وفي نفس الوقت اداة للاستهلاك[٢] ، والمفهوم لا يقتصر على قيام النشاطات الاقتصادية وتوسعها بل يشمل النشاطات الاجتماعية والسياسية والبيئية والصحية والسكانية وغير ذلك[٣] .

يرجع مفهوم الاستثمار في راس المال البشري الى تعزز وزيادة من النمو الاقتصادي الى زمن ادم سمث Adam Smith والاقتصاديين الكلاسيكيين الاوائل والذين اكدوا على أهمية الاستثمار في المهارات البشرية[٤] ، ظهرت نظرية راس المال البشري مع نهاية الستينات وبداية السبعينات والمفكر الاقتصادي جاكوب مينسر هو أول من استخدم عبارة راس المال البشري في

(١) منصور الراوي ، تنمية الموارد البشرية – سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالة – العدد / ٤ – مكتب المتابعة لمجلس العمل والشؤون الاجتماعية للدول العربية الخليجية – البحرين ١٩٨٥ – ص ١١ .

(٢) احسان محمد الحسن وفاضل عباس الحسب – الموارد البشرية – ط١ مديرية دار الكتب – جامعة الموصل ١٩٨٢ ، ص ٧ .

(٣) فردريك هاريسون وتشارلز مايرز، التعليم والقوى العاملة والنمو الاقتصادي، استراتيجية تنمية الموارد البشرية، ترجمة ابراهيم الحافظ – مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ١٢ – ١٣.

(٤) بسام مصطفى العمري ، تمويل التعليم العالي واقتصادياته ، نظرة معاصرة ، ط ١ ، دار وائل ، عمان – الاردن ، ٢٠١٤ ، ص ٣٢ .

مقال نشرة عام ١٩٥٨ ولكن الظهور الحقيقي للنظرية الجديدة هو كان من خلال مقال الاستثمار في راس المال البشري الذي نشره الاقتصادي تيودور شولتز سنة ١٩٦١ وبحسب هذا المقال تعد الموارد البشرية بمثابة راس مال لها نفس اهمية الموارد المادية الاخرى وان الاستثمار في العنصر البشري هو كل انفاق استثماري على التربية والتعليم يؤدي الى زيادة انتاجية الفرد الذي حصل على التعليم وبالتالي الى زيادة دخله ورفع مستوى معيشته[١] . حيث يقول الاقتصادي الفريد مارشال في كتابه (أصول الاقتصاد) ان فئة متعلمة من الناس لا يمكن ان تعيش فقيرة ذلك لان الانسان بالعلم والمعرفة والوعي والطموح والقدرة على العمل والانتاج والقدرة على الخلق والابداع يستطيع ان يُسخر كل قوى الطبيعية ومصادرها وما في باطن الارض وما فوقها لصالحه والارتفاع بمستوى معيشته وتوفير الحياة الكريمة له[٢]

أما جون سيتورات ميل فيعد من الاقتصاديين الذين رفضوا جعل الانسان ثروة وان الثروة خلقت من اجله ولكن هنالك محاولات جرت لتقدير القيمة النقدية لرأس المال البشري هي تلك التي قام بها عدد من الاقتصاديين منهم وليم بيتي فقد انطلق من فكرة ان اي تقدير لثروة الامة لابد ان يتضمن عنصر العمل وكان دافعهُ في ذلك بيان قوة انكلترا والقيمة النقدية للأرواح البشرية التي تزهق في الحروب فضلاً عن الخسارة الاقتصادية التي تتحملها بسبب الوفيات[٣] وانه من اليقين اعتبار العاملون وليس الاموال ، البنايات ، الاراضي ، المكائن هم الاساس لديمومة المنظومة وضمان بقائها واستمرارها في عالم الاعمال المتغير والتنافسي ومثل هذا الموضوع هو الذي جعل الكثير من الباحثين المرموقين مثل Jac Fitz – enz ان يبتكر اسلوباً يعتمد عليه تقسيم اسهامات راس المال البشري في ارباح المنظمات من خلال ما اسماه بالعائد على الاستثمار في راس المال البشري بحيث شدد على اهمية تجميع البيانات التنظيمية بأسلوب يسمح للمنظمة ان تقيسه على مستوى المصروفات اولاً فضلاً عن تزويد العاملين بمعلومات دقيقة وبالوقت المناسب وبما يجعل الاداريون ان يتخذوا قرارات سريعة وحاسمة ومثمرة لصالحها[٤] .

قد اقامت منظمة اليونسكو في ستينات القرن الماضي مؤتمرا حول الاستثمار بالإنسان أوضحت ان الزيادة في متوسط دخل الفرد تعود الى التحسن في راس المال البشري وهكذا ارتبط مفهوم التنمية بعملية نمو راس المال البشري وأصبح هدفها الارتقاء بالعنصر البشري المنتج والمستهلك. منطلقة من مؤشرات متعددة الجوانب بما فيها الاستثمارات في انشاء المؤسسات

(١) سعدون حمود جثير الربيعاوي ، حسين وليد حسين عباس، راس المال الفكري – ط ١ ، دار غيداء للنشر، عمان ، ٢٠١٥ ، ص ٨٣ .
(٢) مصدق جميل الحبيب ، التعليم والتنمية الاقتصادية، منشورات وزارة الثقافة والاعلام – دار الرشيد،ط١، سلسلة دراسات / ٢٦١ – العراق ، ١٩٨١ ، ص ٦.
(٣) باسل جودت عباس الحسيني ، الاستثمار البشري وأثره على التنمية، اطروحة دكتوراه – غير منشورة – كلية الادارة والاقتصاد – بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ١٠ – ١٦.
(٤) سعد علي العنزي ، احمد علي صالح ، ادارة راس المال الفكري في منظمات الاعمال – دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان – الاردن ، ٢٠٠٩، ص ١٩١-١٩٢.

التعليمية والثقافية والصحية بوصفها حقاً مطلقاً له ولكونها العنصر الذي يمثل احدى مرتكزات التنمية الاجتماعية التي هي جزء من عملية التنمية الشاملة تكون التنمية البشرية جزءاً منها[١] .

لقد تنامى الوعي منذ العقد الاخير من القرن العشرين بقيمة الانسان هدفاً ووسيلة في منظومة التنمية الشاملة وتواترت الدراسات والمؤتمرات التي جرت بتحديد ابعاد التنمية البشرية وتحليل مكوناتها الراهنة والمستهدفة وترادفت مفاهيمها مع مقاربات اخرى كاشباع الحاجات الاساسية والتنمية الاجتماعية وتكوين راس المال البشري ورفع مستوى المعيشة وكذلك للقضاء على الفقر والجهل وتستند قيمة الانسان في ذاته الى منطلقات تقررها الديانات السماوية التي تنص على كرامة الانسان والتي جعله الله خليفة في ارضه ليعمرها بالخير والصلاح[٢] ، ومفهوم تنمية الموارد البشرية لا يزال غامضاً كما ان تعريفاته الموجودة في الادبيات الاقتصادية متباينة الى حد بعيد فمن جهة ان هذا المفهوم لا يقتصر فقط على تنمية المهارات والقدرات والاتجاهات البشرية اللازمة لتعزيز النمو الاقتصادي وانتاجية العمل والكفاءة بل يشمل ايضاً العناصر الاجتماعية والنفسية والثقافية كالنتاج الفكري الذي يمكن الفرد من ان يعيش حياة تحقق له المزيد من الرخاء الاجتماعي ومن جهة اخرى فأن تنمية الموارد البشرية يقتصر تطبيقها على التدابير التي تؤدي الى تنمية كفاءة العاملين في المؤسسات والحكومات وغير ذلك من الهياكل التنظيمية[٣] . فتنمية الموارد البشرية تشمل جميع الموارد البشرية المتمثلة بالقوى العاملة المشتغلة في جميع القطاعات والاحتياطي منها الذي لم يمارس النشاط الاقتصادي او الاجتماعي فهي تمثل احدى المقومات الضرورية في تحريك وصقل وصياغة وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في جوانبها العلمية والفنية والسلوكية وهي وسيلة تعليمية تمد الانسان بمعارف او نظريات او مبادئ تزيد من طاقته على العمل والانتاج اما انها وسيلة فنية تمنح الانسان خبرات اضافية ومهارات ذاتية تعيد صقل قدراته العقلية ومهاراته اليدوية فضلاً عن كونها وسيلة سلوكية تعيد تشكيل سلوكه وتصرفاته المادية الادبية وتمنحه الفرصة لإعادة النظر في مسلكه في العمل وتصرفاته في الوظيفة وعلاقته مع زملائه ورؤسائه ومرؤسيه[٤] .

(١) عبد ضمد الركابي ، الاستثمار في الانسان واهمية راس المال البشري في استراتيجية التصنيع الخليجية، مجلة الاقتصادي، العدد ١ ، ١٩٨١ ، ص ٦.

(٢) حامد عمار ، دراسات في التربية والثقافة في التنمية البشرية وتعليم المستقبل، مكتبة دار العربية للمطبوعات، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٢٩ – ٣١.

(٣) رياض طبارة ، تنمية الموارد البشرية وابعاده السكانية في الوطن العربي – سلسلة بحوث ومناقشات في تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، دار الرازي، ط ١ ،١٩٨٩، ص ٢٣٨ – ٢٣٩.

(٤) احمد منصور منصور ، قراءات في تنمية الموارد البشرية – منشورات وكالة المطبوعات الكويتية – دار غريب للطباعة، الكويت، ١٩٧٦ ، ص ١٩٥.

ان الدعائم الاساسية لعملية تنمية الموارد البشرية تتمثل في :[١] .

أ – التربية والتعليم: التي يتزود الانسان بمعلومات تفسيرية وتعليمية عامة بحيث تصبح القاعدة العريضة التي يستند عليها الانسان لمعرفة الاشياء والظواهر والنظريات التي تساعد على حل مشاكله اليومية.

ب – التدريب: والذي يراد به الجهود الادارية والتنظيمية التي تهدف الى تحسين قدرة الانسان على اداء عمل معين او القيام بدور وظيفي محدد فهو يرتكز على تزويد الانسان بالطريقة التي يؤدي بمقتضاها عملاً ما.

ج – تنمية القدرات: المتمثلة بزيادة قدرات الانسان لتحسين مكانته الوظيفية او الاداء واجبات اضافية او القيام بمسؤوليات اكبر[٢] .

من اجل تسهيل فهم مخاطر الاهمال بالاستثماربرأس المال البشري يمكن تصنيفها بما ياتي :

أ - المخاطر السلوكية : وهي مخاطر تقاوم راس المال وتأخذ اشكال تتمثل في مخاطر تقاوم المعرفة والقدرات والمهارات والخبرات ومخاطر اغتراب راس المال البشري متمثلة في الاغتراب الثقافي والاجتماعي والحضاري والقيمي ومخاطر احباط راس المال البشري يتمثل بمخاطر العزولة والانكفاء والاحتراق النفسي والتكاسل الاجتماعي والاستنزاف العاطفي ومخاطر تلوث تقويم الاداء متمثلة بهيمنة النفاق التنظيمي وسيادة الصمت التنظيمي والادارة بالشخصنة ومخاطر الانطباع الاول.

ب - المخاطر التنظيمية : منها المخاطر الاقتصادية وتعكسها المؤشرات كلف تسرب راس المال البشري واحلال راس المال البشري واندثار راس المال البشري ، والمخاطر الادارية التي تعكسها مؤشرات كلف البحث عن راس المال البشري وجذب راس المال البشري ، وتدريب وتطوير راس المال البشري ، وصيانته والمخاطر الاكاديمية والمتمثلة في كلف خلق الانسجة الفكرية والبديل المناسب والانتاجية المعرفية وفقد المبادرات الابداعية.

ج – المخاطر البيئية : وتشمل ظاهرة في غاية الخطورة هي التصحر المعرفي ويعكسها بعدين رئيسين هما التجريف المعرفي ويأخذ اشكالاً هي الانفاق على البحث العلمي وانتاجيته وبراءات الاختراع والحاضنات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبعد الثاني هو التجفيف المعرفي ويأخذ اشكال هي هجرة الادمغة والتهميش واحادية التقويم[٣] . وردت مجموعة مضامين وتبلورت

(١) سعدون حمود جنبر الربيعاوي ، و حسين وليد حسين عباس ، راس المال الفكري ، مصدر السابق ، ص ٢٠ – ٢١ .
(٢) داود عبد الجبار احمد ، دور السياسية المالية في تعزيز التنمية الانسانية (الاستثمار في التعليم الجامعي والعالي نموذجاً مختاراً). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ٣٢.
(٣) احمد علي صالح ، ادارة راس المال البشري، مطارحات استراتيجية في تنشيط الاستثمار ومواجهة الانهيار، مطبعة اليازوري، عمان الاردن ، ٢٠١٤ ، ص ٣٠ – ٣٣.

لمفهوم تنمية الموارد البشرية عبر العقود الاربعة التي سبقت عقد التسعينات كما وردت في ادبيات منظمة الامم المتحدة الإنمائي في مدة الخمسينات إذ ركزت على تدريب الكوادر الفنية الوطنية لتسريع التصنيع في الدول النامية ، وخلال الستينات حدثت ثلاثة اوجه رئيسية لتنمية الموارد البشرية متمثلة في استخدام أفضل للقوى العاملة من خلال توفير مستلزمات اعلى من التشغيل المنتج ، تحسين نوعية القوى العاملة من خلال التعليم والتدريب وتحفيز الدعم الشعبي لجهود التنمية الوطنية واشراك الفئات الاجتماعية بشكل اوسع . وفي السبعينات تم التركيز على تخفيف وطأة الفقر وتوفير الحاجات الاساسية للإنسان ، وخلال الثمانينات فانه اضيفت مجالات اخرى غير التعليم والتدريب شملت تعزيز دور المرأة والتخطيط الكفوء للموارد البشرية وفي نهاية الثمانينات تطور مفهوم تنمية الموارد البشرية المرتبط بتراكم الثروة وزيادة الانتاج والانتاجية الى مفهوم اوسع وهو التنمية البشرية الذي يرتبط لإشباع الحاجات الاساسية للإنسان اي انه بعد ان كان التركيز على ان الانسان وسيلة التنمية اخذ يتسع ليكون الانسان هو صانع التنمية وهدفها[١] .

بعد صدور تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ وحصول قفزة نوعية في الفكر التنموي من حيث معالجة التنمية البشرية ليشمل جوانب تشكيل القدرات البشرية كافة باستخدامها في العملية الانتاجية وركزت على الانتفاع بالقدرات البشرية والتي تركز على ان يحيى الناس حياة طويلة خالية من العلل وان يكتسبوا المعرفة وان يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق حياة كريمة وركز ايضاً على وضع الناس في محور التنمية من خلال تبني مفهوم وقياس التنمية البشرية وفي عام ١٩٩٢ شمل الاهتمام بمشاكل البشر في الشمال والحرمان الذي يعانون منه في الجنوب وفي عام ١٩٩٣ توسعت اكثر واصبحت تتجه نحو تنمية الناس معناها الاستثمار في قدراتهم في التعليم او الصحة او المهارات حتى تمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق في تناول تقرير عام ١٩٩٤ العالم وحالاته الطارئة الكثيرة والتي تكمن وراها ازمة نقص تنمية وفقر عالمي وضغوط سكانية متزايدة لانها تتطلب عملية صادقة وطويلة في التنمية البشرية والتنمية المستدامة الذي اعتمد خصوصاً في اعقاب قمة الارض واشارة تقرير ١٩٩٥ الى ان التنمية البشرية يجب تجنيسها فان استمرار استبعاد المراة من فرص كثيرة في الحياة يعوق عملية التنمية لانها عملية توسيع لخيارات جميع الناس وليس لشطر واحد من المجتمع والقابلة للاستدامة والتي تعمل على تحقيق الانصاف داخل الاجيال والانصاف بين الاجيال. [٢]

(١) داوود عبد الجبار احمد ، دور السياسة المالية في تعزيز التنمية الانسانية، مصدر سابق، ص ٣٢ – ٣٣.
(٢) البرنامج الانمائي الامم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٤ ،ص ٩.

المبحث الثاني

واقع التعليم العالي في العراق

المبحث الثالث: التحليل القياسي

توصيف متغيرات الانموذج :

ان طبيعة اختبار سببية كرانجر لا تركز على ضرورة الاختيار بين المتغيرات أيها تابع وايهما مستقل كون ان اختبار السببية سوف يقيس لنا العلاقات التبادلية بين كل متغيرات الانموذج سواء اكانت تابعة ام مستقلة الا ان التكامل المشترك يفرض علينا اختيار المتغيرات وفقا للمعايير القياسية. والعلاقة سوف تكون بالصيغة الاتية:

$$GDP = f(Ns, Ne, Pop, Ex, Gd)$$

حيث ان: -

Ns اعداد الطلبة المقبولين.

Ne اعداد الطلبة الخريجين.

TE اعداد الأساتذة.

GDP الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة.

Pop عدد السكان (مليون نسمة).

Ex الانفاق على التعليم بالأسعار الثابتة.

GDP الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط.

وقد تم استبعاد (TE) من الانموذج لانه لم يستقر عند المستوى نفسه لبقية المتغيرات وهو أحد شروط تطبيق سببية كرانجر. وقد تم الاستعانة بالمتغير (Gd) الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط بالأسعار الثابتة لمعرفتنا المسبقة بان الطلبة الخريجين إذا ما التحقوا بسوق العمل فان انتاجهم سوف يشكل إضافة الى الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط كون قطاع النفط كما هو معروف يولد دخلا لكنة لا يولد فرص عمل بسبب حاجته لعدد قليل من العاملين من ذوي المهارات العالية .

اختبار استقراريه البيانات :

اختبار جذر الوحدة للاستقرارية بطريقة ديكي– فولر

Augmented Dicky Fuller Test (ADF)

هو اختبار يعود ديفيد دكي ووليام فولر هو افضل الاختبارات لمعرفة استقرارية السلاسل الزمنية،حيث يتم اجراء اختبار جذر الوحدة من اجل معرفة مدى كون السلاسل الزمنية مستقرة أم لا ، وتكون السلسة الزمنية مستقرة للمتغير اذا كان لها وسط حسابي ثابت وتباين ثابت كما ان التباين المشترك بين فترة زمنية وأخرى يعتمد على فرق الزمن فقط وبذلك يمكن القول ان السلسلة الزمنية للمتغير مستقرة مع مرور الزمن. وفي حالة عدم تحقق هذه الشروط او أحدها فان السلسلة الزمنية للمتغير تكون غير مستقرة أي يكون الانحدار مزيف، وإذا كانت السلسلة الزمنية غير

مستقرة يتم اخذ الفروق لها كي تكون مستقرة ويتم ذلك من خلال الاختبار الأول لديكي-فولر الموسع الذي يحتوي على قاطع واتجاه عام والثاني الذي يحتوي على قاطع فقط[1].

وللتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة يبين جدول (٦) نتائج اختبار الاستقرارية التي يتبين من خلالها ان عدم اسقرارية السلاسل الزمنية أي وجود جذر وحدة للمتغيرات عند المستوى. وبعد إعادة اختبار جذر الوحدة عند الفرق الأول اذ أصبحت السلاسل لمتغيرات الدراسة مما يعني قبول الفرضية البديلة لجميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول عند مستوى معنوية تراوح بين (١% الى ٥%) عدا المتغير (TE اعداد الاساتذة) عدم احتوائها على جذر الوحدة الذي لم يستقر لا عند المستوى ولا عند الفرق الأول ولا حتى عند الفرق الثاني لذلك سوف يتم استبعاد هذا المتغير من التحليل.

(١) سلام كاظم شاني، دور الاحتياطيات الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للاقتصادات الريعية (تجارب دول مختارة) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٧ ، ص ١٣٧ .

جدول (٦) اختبار دكي فولر الموسع لجذر الوحدة

المتغيرات	المستوى				الفرق الأول			
	T المحتسبة	T الجدولية	T المحتسبة	T الجدولية	T المحتسبة	T الجدولية	T المحتسبة	T الجدولية
	a		b		a		b	
NS	-4.061	-4.394	-0.606	-3.004	-5.646**	-3.632	-5.846*	-3.632
NE	-3.611	-7.33	-0.861	-2.991	-7.609	-4.416	-8.278*	-3.752
TE	-1.402	-3.622	-1.854	-2.998	-1.422	-3.632	-1.011	-2.988
POP	-2.294	-3.612	-2.265	-2.991	-7.079*	-4.416	-6.02775*	-3.752
GDP	-0.704	-2.629	-1.926	-3.233	-4.993	-3.724	-5.313*	-4.374
EX	-0.319	-3.612	-2.422	-2.994	-4.722**	-3.662	-3.378**	-2.998**
GD	-2.915	-3.612	-2.251	-2.992	-5.460*	-4.416	-5.594*	-3.752

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج E-views9 والملاحق رقم (٤) و(٥)

a تشير الى ان الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام .

و b ان الانحدار يحتوي على قاطع فقط .

اختبار التكامل المشترك لجوهانسن Johansen CO-integration Test

ان العلاقة بين المتغيرات قد تكون علاقة اقتران او ارتباط وليست علاقة سببية على الرغم من ان أحد حلول عدم سكون السلسة هو اخذ الفرق ولكن اجراء الانحدار للمتغيرات في صورة فروق لكل واحد لا يمثل الحل الأمثل، اذ ان هذا الاجراء قد يؤدي الى فقدان خصائص المدى الطويل ونتيجة لذلك فقد ظهرت نتائج تحمل خصائص المدى القصير والطويل وهذه النتائج تكون مستقرة حتى وان كانت المتغيرات في الأصل غير مستقرة وهذه هي بداية فكرة التكامل المشترك[١].

لغرض اختبار وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج والتي تعني وجود علاقة توازنه طويل الامد، سيتم استخدام اختبار جوهانسن، يفضل اختبار جوهانسن عندما يزيد عدد المتغيرات محل الدراسة عن متغيرين لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك بينهما وتختبر طريقة جوهانسن للتكامل المشترك فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات على الاقل واحد او اكثر، وذلك من خلال استخدام اختبارين هما اختبار الاثر Trace test واختبار القيم المميزة العظمى Maximum Eigenvalue test .([٢]) ويوضح الجدول رقم (٧) نتائج اختبار جوهانسن لاختبار التكامل المشترك لمتجهات المتغيرات المدروسة بالاختبارين اختبار الاثر واختبار القيم المميزة، وقد اشارت نتائج اختبار الاثر Trace و اختبار القيم المميزة العظمى الى رفض فرضية العدم بعدم وجود اي متجه للتكامل المشترك، وقبول الفرضية البديلة بوجود متجه تكامل مشترك واحد عند مستوى5% على الاقل بين المتغيرات وذلك بجعل الناتج المحلي الاجمالي متغيرا تابعا وبقية المتغيرات توضيحية مما يعني وجود تكامل مشترك واحد وفريد بين الناتج المحلي الاجمالي و عدد الطلبة المقبولين في التعليم وعدد للطلبة المتخرجين والانفاق على التعليم العالي وعدد السكان ، وهذا يؤكد الى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة في حالة جعل الناتج المحلي الاجمالي متغيرا تابعا ويشير الى وجودعلاقة توازنية طويل الاجل بين هذه المتغيرات على الرغم من وجود تغاير او عدم توازن قصير الاجل بين هذه المتغيرات .

---

(١) (كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، انسام خالد حسن الجبوري،دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع التطبيق العملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد ٣٣ ، ٢٠٠١، ص ١٥٤)

(٢)- سعود الطيب واخرون ، تاثير سعر الفائدة الاجل على الاستهلاك الخاص حالة الاردن خلال الفترة ١٩٧٦ الى ٢٠٠٤ ، دراسات العلوم الادارية الاردن ، المجلد ٣٨ ، العدد ٢ ، ٢٠١١ ، ص ٣٣٩ .

جدول (٧) اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

فرضية العدم	الفرضية البديلة	القيم الإحصائية	القيم الحرجة
اختبار Trace			
r=0	r>1	162.8425*	95.75366
r≤1	r>2	90.99718*	69.81889
r≤2	r>3	48.46151*	47.85613
r≤3	r>4	28.09899	29.79707
r≤4	r>5	12.38904	15.49471
r≤5	r>6	2.842254	3.841466
اختبار Max-Eigen			
r=0	r>1	71.84527*	40.07757
r≤1	r>2	42.53567*	33.87687
r≤2	r>3	20.36252	27.58434
r≤3	r>4	15.70995	21.13162
r≤4	r>5	9.546791	14.26460
r≤5	r>6	2.842254	3.841466

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق (١) * تعني معنوي عند مستوى 5%

اختبار سببية كرانجر *Test of Granger Causality*

ان مفهوم كرانجر (Granger,1969) [1] للسببية يتضمن الكشف الاحصائي عن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات (علاقة السبب والتأثير) عندما تكون هناك علاقة تختلف بين المتغيرين، اي اذا كان X قد حدث قبلY، عندها يمكن ان يؤثر X فيY، وانه من غير الممكن ان يؤثر Y فيX ، بعبارة اخرى ان الاحداث في الماضي ممكن ان تؤثر في احداث اليوم، ولكن احداث المستقبل لا يمكنها التأثير في احداث اليوم .ان اختبار سببية كرانجر يعطي فكرة عن طبيعة العلاقة السببية قصيرة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة.

ويبين جدول رقم (8) نتائج العلاقة السببية بين متغيرات النموذج باستعمال طريقة كرانجر في اختبار العلاقة السببية، والذي يختبر الفرضية الصفرية (Ho) لا توجد علاقة سببية بين المتغيرات المدروسة مقابل الفرضية البديلة (H1) توجد علاقة سببية .

وقد اظهرت النتائج لسببية كرانجر بوجود علاقة سببية معنوية وباتجاه واحد عند مدتي تباطئ زمني متجهة من عدد الطلبة الخريجين الى عدد الطلبة المقبولين اي ان عدد الطلبة المقبولين يؤثر في عدد الطلبة الخريجين (انظر الملحق رقم ٣) .كما ظهرت علاقة سببية معنوية متجهة من عدد السكان الى عدد الطلبة المقبولين، وقد ظهرت سببية كرانجر معنوية من الانفاق على التعليم الى عدد الطلبة المقبولين، كما كانت سببية كرانجر معنوية من عدد السكان الى عدد الطلبة المقبولين، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية (H0) التي تنص على عدم وجود علاقة سببية ببين المتغيرات. نلاحظ عدم وجود علاقة بين الطلبة المتخرجين والناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبدون النفط مما يعني ان القليل منهم يمكن استيعابه في سوق العمل في القطاعات الإنتاجية اما غالبية المتخرجين فهم اما يكونون في حالة بطالة او يعملون في قطاعات غير إنتاجية مثل مجالات الامن والدفاع ذات الطابع الخدمي الذي لا يسهم في العملية الإنتاجية. وكذلك وجود علاقة بين الانفاق على التعليم واعدد الطلبة المقبولين وهو متفق مع المنطق ، إذ كلما ازداد عدد الطلبة المقبولين ازدادت نسبة الانفاق على التعليم. وكذلك عدم وجود علاقة بين الانفاق على التعليم وعدد الطلبة المتخرجين فهم لا يتأثرون بالإنفاق على التعليم، كذلك انعدام العلاقة بين السكان والناتج المحلي الإجمالي وذلك كون الناتج المحلي الإجمالي يعتمد بصوره كبيره جدا على قطاع النفط، كما لا توجد علاقة بين السكان والناتج المحلي الإجمالي بدون النفط وذلك كون معظم الاعمال هي في القطاع الخدمي الذي لا يسهم في العملية الإنتاجية في ظل غياب دور القطاع الخاص الامر الذي يتطلب العمل على تنويع الاقتصاد العراقي والعمل على ان يأخذ القطاع الخاص دورة في العملية الإنتاجية .

(1) Granger. CW, Clive William Johan ”Investigation Causal Relationship by Econometric Models and Cross Spectral Methods” Journal of Econometric, 1969, pp424-438.

جدول (٨) اختبار سببية كرانجر

العلاقة	F-Statistic	Prob.	العلاقة	F-Statistic	Prob.
N E ⟶ NS	3.18215	0.0656	GD ⟶NE	0.70455	0.5075
NS ⟶NE	0.75304	0.4852	NE⟶ GD	0.32516	0.7266
POP ⟶NS	6.02946	0.0099	GDP⟶POP	0.04592	0.9552
NS ⟶POP	0.34328	0.7140	POP⟶GDP	0.78106	0.4728
GDP⟶NS	0.17689	0.8393	EX⟶POP	1.44166	0.2626
NS ⟶GDP	0.72435	0.4982	POP ⟶EX	0.21212	0.8109
EX⟶NS	0.72465	0.4981	GD ⟶ POP	0.36065	0.7021
NS⟶EX	3.56240	0.0497	POP⟶ GD	0.35346	0.7070
GD ⟶NS	0.10685	0.8992	EX⟶GDP	0.56040	0.5806
NS ⟶GD	0.53207	0.5963	GDP ⟶EX	1.20452	0.3229
POP ⟶NE	5.97824	0.0102	GD ⟶ GDP	1.04428	0.3723
NE ⟶ POP	0.11246	0.8943	GDP ⟶GD	1.12234	0.3473
GDP ⟶ NE	1.64913	0.2200	GD ⟶ EX	9.7E-05	0.9999
NE⟶ GDP	0.46671	0.6344	EX ⟶ GD	0.58381	0.5680
EX ⟶ NE	0.70278	0.5083			
NE ⟶EX	0.07079	0.9319			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج.E-views9 الملحق (٢)

المبحث الثالث

قياس اثر الاستثمار في التعليم العالي على النمو الاقتصادي في العراق

المبحث الثاني واقع التعليم العالي في العراق والانفاق عليه

أولاً : واقع التعليم الجامعي في العراق :

يعد التعليم العالي من الأدوات الاساسية التي تسهم في تكوين الفرد والمجتمع وفي أعداد وتهيئة راس المال البشري إعداداً علمياً يمكنهُ من التأثير الايجابي والاسهام في تطوير المجتمع اقتصاديا واجتماعياً، وفي الوقت الحاضر الذي يتسم بسرعة التطور التقني والمعرفي، فإنه أصبح لزاماً على التعليم العالي الاهتمام بهذا التطور واستيعابه من خلال أعداد الخريجين والاستشارات العلمية والفنية اللازمة للتفاعل مع العلم والتقنية وفي جميع المجالات العلمية والإنسانية المختلفة، ولقد تم تأسيس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام 1970 بموجب القانون 132 لسنة 1970، لتكوّن النواة الأساسية لاستراتيجية تنمية الموارد البشرية في العراق ورفد خطط التنمية الشاملة بالملاكات المؤهلة علمياً وثقافياً وتقنياً وذات اختصاصات عالية المستوى لتكون روافد أساسية لتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة وتعزيز البناء التنموي في العراق وأحداث تغييرات كمية ونوعية في الحركة العلمية والتقنية والثقافية وتوجيه المؤسسات التعليمية والبحثية لتكون مترجمة للواقع العملي بما يحقق التفاعل المستمر بين الفكر والممارسة باتجاه تحقيق الأصالة والرصانة العلمية والتفاعل مع التجارب والخبرات الإنسانية بالشكل الذي يأخذ بنظر الحسبان خصوصية مجتمعنا وصولاً إلى بناء أجيال جديدة متسلحة بالعلم والمعرفة، ولتكون قوة فاعلة ومؤثرة في المجتمع وقادرة على الاستمرار بحمل الرسالة والحفاظ على منجزات الدولة العراقية، وتلبية احتياجات خطط التنمية في جميع فروع المعرفة الإنسانية ومتطلبات تطوير المجتمع. كما تهدف الوزارة إلى تطوير العلاقات العلمية والثقافية والفنية مع الدول العربية بهدف تحقيق الانسجام والتكامل في مجالات العلم والمعرفة وصولاً إلى تحقيق الوحدة الثقافية، وتوسيع أواصر التعاون في هذه المجالات مع الدول والمؤسسات التعليمية المختلفة في جميع أنحاء القطر[1].

تتحدد مدة التعليم العالي في العراق عند التحاق الطلبة بكليات وهيئات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجامعات وهيئة التعليم التقني بعد اكمالهم الدراسة الاعدادية حيث تكون مدة الدراسة أربع سنوات في الكليات العلمية والانسانية ، وخمس سنوات في بعض الكليات الهندسية والطب البيطري وطب الاسنان والصيدلة، وست سنوات في كليات الطب، بينما تكون الدراسة في هيأة التعليم التقني سنتان في مختلف الاختصاصات الادارية، التكنلوجية، الزراعية والصحية. اما الدراسات العليا فيكون الدبلوم سنة واحدة والماجستير سنتان والدكتوراه ثلاث سنوات. ومن خلال النظر للجداول (١) يتبين ارتفاع اعداد الطلبة المقبولين في الجامعات العراقية وهيأة التعليم التقني من (49992) طالبا للعام الدراسي (١٩٩٠- ١٩٩١) شكلت نسبتهم من سكان العراق (٠.٢٨) تقريبا، ليصل عدد الطلبة المقبولين الى اعلى عدد خلال مدة الدراسة في العام الدراسي (٢٠١٣ – ٢٠١٤) اذ بلغ (١٩٩٠٦٤) ما نسبته (٠.٥٧) تقريبا من اجمالي سكان العراق، يعود ذلك الى التزايد المستمر في اعداد الجامعات من جهة وتوسعها من جهة أخرى من خلال فتح كليات جديدة

(١) جمال عزيز فرحان العاني ، دور التعليم في تنمية الموارد البشرية وأثره في النمو الاقتصادي في العراق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية،.1995 ، ص٨٤ .

واقسام جديد داخل الكليات فضلا عن التزايد في اعداد الكليات الاهلية بعد سنة ٢٠٠٣ نتيجة لافتتاح جامعات اهلية او تابعة لمؤسسات بعد التغيير الذي حدث في النظام السياسي وما رافق ذلك من تغير في التشريعات في ظل النظام الجديد. اما عدد الطلبة الخريجين نلاحظ من خلال الجدول ان اعدادهم كانت (**٣٨٢٣٣**) طالبا للعام الدراسي (١٩٩٠-١٩٩١) شكلت نسبتهم من سكان العراق (**٠.٢١**) تقريبا، وبعد هذا العام الدراسي اخذت اعداد الطلبة المتخرجين وكذلك نسبتهم من السكان بالانخفاض والتذبذب في السنوات اللاحقة، وذلك للظروف المعروفة التي رافقت العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق في عقد التسعينات وما تركته من اثار اقتصادية واجتماعية بالغة القسوة وقد نال قطاع التعليم نصيبة من هذه الاثار ، وبعد سنة ٢٠٠٣ وما رافقها من احداث معروفة تركت اثارها في قطاع التعليم في العراق لتعاود اعداد الطلبة بالارتفاع التدريجي وصولا للعام الدراسي (2010-2011) حيث وصلت اعدادهم الى (93357) طالبا وكانت نسبتهم من سكان العراق (0.23) تقريبا نتيجة للتحسن النسبي في الظروف السياسية والأمنية في البلد بعد سنة (2010) ولتستمر الزيادة في اعداد الطلبة المتخرجين لتصل الى أقصاها خلال مدة الدراسة في العام الدراسي (2015 – 2014) إذ بلغ (100848) طالبا ما نسبته (٠.٣٠) تقريبا من اجمالي سكان العراق. نلاحظ من الجدول (١) ان عدد الطلبة المقبولين تذبذب خلال مدة الدراسة وكذلك الحال بالنسبة لأعداد الطلبة المتخرجين .

جدول (١) تطور اعداد الطلبة بالجامعات وعدد السكان بالعراق خلال المدة ١٩٩٠-٢٠١٥

السنوات	عدد الطلبة المقبولين	عدد الطلبة الخريجين	عدد السكان	نسبة الطلبة المقبولين من عدد السكان(%)	نسبة الطلبة الخريجين من عدد السكان(%)
1991- 1990	49992	38233	17890000	0.28	0.21
1992-1991	56787	37240	14819000	0.31	0.20
1993 -1992	53963	38054	18949000	0. 28	0.20
1994-1993	52455	43347	19478000	0.27	0.22
1995-1994	73677	35274	20007000	0.37	0.18
1996-1995	82788	33653	20536000	0.40	0.16
1997-1996	80784	37917	21124000	0.38	0.18
1998 -1997	82519	46687	22044600	0.37	0.21
1999- 1998	88668	46522	22702000	0.39	0.20
2000-1999	75404	50196	23382000	0.32	0.21
2001-2000	80872	49935	24086000	0.34	0.21
2002-2001	92467	53260	24813000	0.37	0.21
2003-2002	95994	68826	25565000	0.38	0.27
2004 – 2003	16308	74676	26340000	0.44	0.28
2005 - 2004	95305	74518	27139000	0.35	0.27
2006- 2005	109044	74669	27963000	0.39	0.28
2007- 2006	99822	75529	28810000	0.35	0.28
2008- 2007	123339	67053	29682000	0.42	0.27
2009 - 2008	102581	69020	31895000	0.32	0.27
2010 2009	123339	73988	31664000	0.39	0.26
2011 2010	157560	93357	32490000	0.48	0.23
2012- 2011	133219	98673	33338000	0.40	0.22
2013 – 2012	186134	99772	34208000	0.54	0.23
2014 – 2013	199064	100190	35095772	0.57	0.29
2015 – 2014	123339	100848	36004548	0.34	0.30

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، احصاءات التربية والتعليم. اما النسب احتسبت من قبل الباحثة.

نسبة الطلبة المقبولين من عدد السكان = عدد المقبولين /عدد السكان *١٠٠

من الجدول (٢) سجل عدد الطلبة المقبولين اعلى معدل نمو سنوي سنة ١٩٩٥ اذ بلغ (٤١%) تقريبا نتيجة لتوجه اعداد كبيرة من الشباب الى مقاعد الدراسة بسبب البطالة التي ارتفعت بشكل كبير نتيجة للعقوبات الاقتصادية وكذلك للتوسع في فتح الدراسة المسائية والكليات الاهلية في تلك الفترة. في حين سجل اعداد الطلبة المتخرجين اعلى معدل نمو سنوي سنة ٢٠٠٣ حيث وصل الى (٢٩%) وذلك نتيجة للظروف غير الطبيعية في هذه السنة وما رافقها من ضعف المؤسسات التعليمية في إدارة الامتحانات. ان معدل نمو السنوي تذبذب خلال مدة الدراسة وكذلك الحال بالنسبة لمعدل النمو السنوي لأعداد الطلبة المتخرجين وذلك نتيجة لما مر به البلد من حروب وعقوبات اقتصادية قاسية خلال اجمالي مدة الدراسة انتهت باحتلال البلد سنة ٢٠٠٣ وما تلاها من عدم استقرار سياسي وامنى افضى الى احتلال ٣ محافظات من قبل قوى الإرهاب في نهاية مدة البحث.

جدول (2) تطور معدلات النمو السنوي للطلبة المقبولين والمتخرجين والاساتذة بالعراق خلال المدة 1990-2015

السنة الدراسية	معدل النمو السنوي للطلبة المقبولين	معدل النمو السنوي للطلبة للخريجين	معدل النمو السنوي لعدد الاساتذة
1991-1990	-	-	-
1992-1991	13.6	−2.6	-0.3
1993-1992	-5	2.2	0.67
1994-1993	-2.8	13.9	11.3
1995-1994	40.5	-18.6	0.5
1996-1995	12.4	-4.6	-1.37
1997-1996	-2.4	12.7	2.57
1998-1997	2.1	23.1	0.95
1999-1998	7.5	-0.35	-0.89
2000-1999	-14.9	7.9	0.62
2001-2000	7.2	-0.5	2.76
2002-2001	14.3	6.6	6.75
2003-2002	3.8	29.2	17.24
2004-2003	21.1	8.49	9.53
2005-2004	-18.	-0.21	23.77
2006-2005	14.4	0.2	16.2
2007-2006	-8.5	1.2	19.01
2008-2007	23.6	-11.2	3.4
2009-2008	-16.8	2.9	6.2
2010-2009	20.2	7.2	6.3
2011-2010	27.7	26.1	5.1
2012-2011	-15.4	5.7	4.7
2013-2012	40	1.1	5.5
2014-2013	6.9	0.4	3.9
2015-2014	23.5	0.6	3.4

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (١) و (٣)

من خلال النظر الى جدول (٣) نلاحظ ان اعداد الجامعات اخذت بالتزايد بعد سنة ٢٠٠٧ لتصل الى (٣٥) جامعة رسمية تضم (٣٠٣) كلية منها (١٦) كلية تقنية، (٢٦) جامعة وكلية اهلية جامعة و(١٥) كلية اهلية حديثه وفي سنة ٢٠١٤ تم تأسيس عدد كبير من الجامعات الحكومية منها جامعة سومر، جامعة القاسم الخضراء ، جامعة نينوى ، جامعة الفلوجة ، جامعة جابر ابن حيان ، جامعة تلعفر ، جامعة البصرة للنفط والغاز ، جامعة الحمدانية جامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، جامعة الكرخ للعلوم ، جامعة ابن سينا للعلوم الطبية والصيدلانية ، الجامعة التقنية الشمالية ، جامعة الفرات الاوسط التقنية ، الجامعة التقنية الجنوبية و الجامعة التقنية الوسطى من خلال سعي الوزارة لافتتاح جامعات متخصصه. اما الكليات الاهلية فقد تزايدت اعدادها لتصل في نهاية مدة الدراسة الى (٥٢) كلية معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي توزعت على جميع محافظات العراق وكان لمحافظة بغداد حصة الأسد من هذه الكليات بلغت (٢٢) كلية[1].

واعداد الاساتذة تزايد بعد العام الدراسي (1999-2000) حيث وصل في هذا العام (12068) استاذا واخذ اعداد الأساتذة بالتزايد إذ بلغ (30109) أستاذا في العام الدراسي (2007-2008) واستمرت اعداد الأساتذة بالتزايد لتصل الى (40993) تدريسي في العام الدراسي (2013-2014) تعزى هذه الزيادة الى الارتفاع الواضح في اعداد حملة الشهادات العليا ماجستير ودكتوراه نتيجة التوسع في الدراسات العليا ما ان قانون الخدمة الجامعية جعل الجامعات جاذبة لحملة الشهادات العليا العاملين في الوزارات العراقية فضلا عن عودة اعداد من الكفاءات العلمية التي كانت تعمل في المؤسسات الأكاديمية خارج البلد.

(1) http://mohesr.gov.iq/ar

جدول (3) تطور أعداد الجامعات والاساتذة بالعراق خلال المدة 1990-2015

السنة الدراسية	عدد الجامعات	عدد الاساتذة
1991-1990	11	10548
1992-1991	11	10520
1993-1992	12	10591
1994-1993	12	11789
1995-1994	12	11848
1996-1995	12	11685
1997-1996	12	11986
1998-1997	12	12101
1999-1998	12	11993
2000-1999	12	12068
2001-2000	12	12402
2002-2001	12	13240
2003-2002	12	15523
2004-2003	12	17003
2005-2004	17	21046
2006-2005	17	24459
2007-2006	17	29109
2008-2007	19	30109
2009-2008	20	31981
2010-2009	20	34008
2011-2010	20	35735
2012-2011	20	37404
2013-2012	22	39445
2014-2013	٣٥	40993
2015-2014	٣٥	30109

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، احصاءات التربية والتعليم

ثانيا: الانفاق على التعليم الجامعي في العراق:

يتفق جميع المهتمين في التعليم والاقتصاد على أهمية دور التعليم في تنمية الموارد البشرية ولذلك فانة ينظر الى الانفاق على التعليم والبحث العلمي كاستثمار في راس المال البشري الذي يمثل اهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد يكون التعليم أكثر الموارد تكلفة الا انه اكثرها عائدا لان اعداد العلماء والفنيين في مختلف التخصصات يعتبر الخطوة الرئيسة نحو بناء القاعدة العلمية والتقنية للتنمية، كذلك الإنجازات في مجال التعليم والتأهيل والبحث العلمي بمثابة المؤشر لمستوى التنمية في أي بلد(١). ان التعليم يعدَّ خدمة يسعى اليها الانسان في حد ذاتها لما لها من مساهمة في خلق ذهنية عقلانية لأفراد المجتمع للتمتع بمناهج الحياة من علم وفن وادب، وما للعلم من دور رئيس في تطوير المجتمعات والانتقال بأنماط الحياة الى مستويات اعلى من خلال مساهمته في تنويع فرص العمل وخلق وظائف جديدة وعليه عدَّ التعليم في نظر هؤلاء الاقتصاديين خدمة استهلاكية واستثمار قومي يهدف الى تحقيق نوعين من المنافع، الاول منافع مباشرة والتي تتمثل بزيادة الدخول، والثاني هي المنافع غير المباشرة والتي تتمثل برفع مستوى الكفاءة والخبرة وهو استثمارٌ مُنتجٌ من خلال ايمانه بالقيمة الاقتصادية للتعليم حيث يقول "ان اكثر انواع الاستثمارات قيمة ما يستثمر في البشر(٢). يشير ماينت Myint. H. ان الانفاق على التعليم يعدَّ ضرورياً لكونه المورد الخصب للملاكات الفنية والادارية القيادية والتي تتمثل وظيفتهم الاساسية بتغيير التنظيم الاقتصادي للدولة في اتجاه جعلها اكثر انتاجية في حين نظر وليم بتي William Petty الى التعليم باعتباره عملية استثمارية وتوظيفاً للأموال وحاول قياس قيمة راس المال البشري وبين ان مردود الاستثمار الى راس المال البشري كان عالياً(٣).

من النظر الى جدول (٤) نلاحظ ان الانفاق على التعليم الجامعي كان في العام الدراسي (١٩٩٠- ١٩٩١) ما يقارب (٦٧,٦) مليون دينار بالأسعار الثابتة ثم اخذ بعد ذلك في الانخفاض بصورة كبيره مبتعدا عن هذا الرقم بشكل كبير ليسجل اقل قيمة في العام الدراسي (١٩٩٥- ١٩٩٦) اذ بلغ (٨.٣) مليون دينار بالأسعار الثابتة وهي اقل قيمة ليس في عقد التسعينات فقط بل في مجمل مدة الدراسة، نتيجة للدور المؤثر الذي لعبته العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلد في بداية عقد التسعينات. ثم اخذ الانفاق على التعليم بالأسعار الثابتة بالتزايد التدريجي بعد سنة ١٩٩٧ نتيجة لتوقيع ما عرف بمذكرة النفط مقابل الغذاء مع الأمم المتحدة والتي تم بموجبها السماح للعراق ببيع كميات محددة من النفط وشراء الغذاء تحت اشراف الأمم المتحدة في ذلك الوقت، وبعد سنة ٢٠٠٣ اخذ الانفاق بالتزايد بالأسعار الجارية والثابتة اذ بلغ (308.86) مليون دينار في الأسعار الثابت في العام الدراسي (2004 -2003) نتيجة للتغيرات التي حصلت بعد سنة ٢٠٠٣ ورفع العقوبات الاقتصادية من الناحية العملية واستئناف تصدير النفط وتحسن وضع إيرادات الدولة الا ان حجم الانفاق بعد هذا العام الدراسي اخذ بالانخفاض والتذبذب سواء بالأسعار الجارية والثابتة نتيجة لما

(١) رياض بدري ستراك تخطيط التعليم واقتصادياته ، اثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن،٢٠٠٨، ص١٣.

(٢) محمود عبد الرزاق شفشق واخرون ، التربية المعاصرة وطبيعتها الأساسية، دار القلم للنشر، الكويت، ١٩٨٩. ص١١٩.

(٣) عبد الله عبد الدائم ، التخطيط التربوي ، دار العلم للملايين،ط١، بيروت، 1977 , ص٣٠٠.

مر به البلد من ظروف عدم استقرار سياسي وامني جعلت جل اهتمام الدولة ينصرف الى معالجة هذه التحديات التي اخذت تستنزف الجزء الأكبر من ميزانية الدولة فضلاً عن ما رافق هذه الفترة من احتلال واستشراء الفساد المالي والإداري. وصولا للعام الدراسي (**2009 - 2008**) ارتفع الانفاق على التعليم بالأسعار الثابتة ليسجل (352.04) مليون دينار وليستمر بالتزايد التدريجي في السنوات اللاحقة نتيجة تزايد إيرادات الدولة بسبب التحسن الكبير الذي شهدته تلك الفترة في أسعار النفط وما رافقة من ارتفاع في حجم الموازنات العامة للدولة في هذه السنوات والتي سمي بعضها بالموازنات الانفجارية. استمر الانفاق على التعليم بالأسعار الثابتة بالتزايد ليسجل في الموسمين الدراسيين (2014 – 2013) و (2015 – 2014) ما قيمته (640.81)، (1063.1) مليون دينار على التوالي وهي اعلى قيمة خلال الالفية الجديدة ومدة الدراسة على الاطلاق. ومن جدول (٤) ان نسبة الانفاق على التعليم بالأسعار الثابتة من الناتج المحلي الإجمالي كانت اقل من ١% خلال المدة من ١٩٩٠ الى ٢٠٠٣ وسجلت في العام الدراسي (١٩٩٥ـ ١٩٩٦) نسبة وصلت الى (٠.٠٨) % وهي اقل نسبه خلال المدة أعلاه وخلال مدة الدراسة نتيجة للأسباب التي تم التطرق اليها انفا بينما كانت اعلى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة سجلت في العام الدراسي (٢٠٠٨ – ٢٠٠٩) حيث بلغت (1.89) % واستمرت حتى نهاية مدة البحث أكبر من الواحد الصحيح لتسجل في العام الدراسي الأخير من مدة الدراسي ما يقارب (٣) %.

جدول (٤) الناتج المحلي الاجمالي والانفاق على التعليم العالي بالعراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٥ (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط بالأسعار الثابتة ١٩٩٠ سنة أساس	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتةGDP ١٩٨٨ سنة اساس	الانفاق على التعليم بالأسعار الجارية	الانفاق على التعليم بالأسعار الثابتة	نسبه الانفاق على التعليم بالأسعار الثابتة من GDP
1991.1990	100	34694	144.2	67.6	0.194
1992.1991	118.8	9191	151.3	38.07	0.414
1993.1992	266.2	13561	332.9	40.96	0.302
1994.1993	247.9	12318	619.5	35.54	0.288
1995.1994	499.8	10725	1278.1	14.77	0.137
1996.1995	322.7	9594	2839.6	8.3	0.086
1997.1996	112.5	11015	4220.5	14.11	0.128
1998.1997	141.2	20787	4811	8.4	0.040
1999.1998	136.5	20551	1388.1	13.25	0.064
1999- 2000	140.1	36736	1653402	20.04	0.054
2000- 2001	111.2	50985	2686809	22.67	0.044
2001- 2002	125.5	36047	32242.5	33.82	0.093
2002- 2003	114.1	29998	72341	71.51	0.238
2003- 2004	76.9	16319	338573.5	308.86	1.892
2004- 2005	242.8	23127	244650.7	191.215	0.826
2005- 2006	138.9	23325	373129.8	220.42	0.944
2006- 2007	137.2	19787	246512.8	132.4	0.669
2007- 2008	122.7	17635	520507.07	231.94	1.315
2008 – 2009	118.8	24199	1832433	352.04	1.454
2009 – 2010	133.2	20713	1918211	368.52	1.779
2010 – 2011	142.3	25079	2170889	417.07	1.663
2011 – 2012	170.1	31849	2207213	424.05	1.331
2012 – 2013	194.7	35129	3035847	583.23	1.002
2013 – 2014	239.3	36777	3335600	640.81	1.742
2014 – 2015	223.5	34580	2620686	1063.1	3.074

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، احصاءات الحسابات القومية. اما النسب احتسبت من لدن الباحثة .

نسبة الإنفاق على التعليم بالأسعار الثابته = الانفاق على التعليم بالأسعار الثابتة /الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة *١٠٠

يتضح من الجدول المذكور أنفاً ان نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي كانت منخفضة لا تتناسب والدور الذي يؤديه التعليم اذ أصبح الانفاق على التعليم من المؤشرات لمعرفة الجهود المبذولة من قبل الدول لتطوير هذا القطاع باعتباره أحد مستلزمات التنمية الاقتصادية واحد مصادر قواها الحيوية. ولو قارنا ما تنفقه بعض الدول العربية ولسنوات مختلفة على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من البيانات المتوفرة من البنك الدولي (بنك البيانات) مؤشرات التنمية العالمية على الرابط[1] وكذلك نسبة انفاق الكيان الصهيوني على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ الفرق الكبير بين اهتمام هذا الكيان بالتعليم وما تظهره الدول العربية فضلا عن العراق من اهتمام يظهر متمثلا بنسبة ما تنفقه على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي اذ ان نسبة انفاق كل من مصر، سوريا، لبنان ، السودان، البحرين، الجزائر وقطر على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كان على الترتيب (٣.٨، ٤.٦، ١.٨، ٢.٢، ٢.٥، ٤.٤ و ٤.٢) لسنة ٢٠٠٨ بينما الكيان الصهيوني بلغت نسبة أنفاقه على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي للسنة نفسها (٥.٥)، وازدادت هذه النسبة لتصل الى (٥.٨) سنة ٢٠١٤ بينما انخفضت النسبة لدولة قطر الى (٣.٦) لنفس السنة بينما لبنان ارتفعت النسبة لتصل الى (٢.٦) سنة ٢٠١٣.

من الجدول (٥) يتضح تطور الانفاق الإجمالي حسب الموازنات الاتحادية بعد سنة ٢٠٠٣ حيث بعد هذا العام شهدت الموازنات العراقية الاتحادية تطور ملموساً نتيجة لاستئناف تصدير النفط الامر الذي انعكس على الإيرادات ومن ثم النفقات اذ سجلت سنة ٢٠١٣ اعلى نفقات بلغت (119,127,556) مليون دينار نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية الامر الذي انعكس على زيادة الإيرادات الحكومية اذ ان صادرات النفط تشكل حجر الزاوية في الإيرادات الحكومية وقد تصاعد حجم النفقات الحكومية من (78,757,666) مليون دينار سنة ٢٠١١ الى (105,139,576) مليون دينار سنة ٢٠١٢ كما ذكرنا نتيجة لتحسن أسعار النفط ، نلاحظ التطور التدريجي في حجم النفقات من سنة ٢٠٠٤ وحتى نهاية المدة فان النفقات اخذة بالارتفاع التدريجي. وبالرغم من هذا الارتفاع في حجم الانفاق الا ان نصيب الانفاق على التعليم العالي في العراق ما زال متواضعا ويتبين ذلك من خلال العمود الرابع الذي يبين ونسبة الانفاق على التعليم من اجمالي النفقات بالأسعار الجاري.

(1) http://databank.albankaldawli.org

جدول (٥) اجمالي الانفاق الحكومي حسب الموازنات الاتحادية والانفاق على التعليم ونسبة الانفاق على التعليم من اجمالي النفقات بالأسعار الجارية بالعراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)(مليون دينار)

السنوات	اجمال الانفاق الحكومي	الانفاق على التعليم	نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق
2004	32,117,491	338573.5	1.05
2005	26,375,175	244650.7	0.9
2006	38,076,795	373129.8	0.9٨
2007	39,031,232	246512.8	0.6
2008	59,403,375	520507.07	0.٩
2009	52,567,025	1832433	3.٥
2010	70,134,201	1918211	2.7
2011	78,757,666	2170889	2.٨
2012	105,139,576	2207213	2.١
2013	119,127,556	3035847	2.5
2014	115,937,762	3335600	2.٩

المصدر: https://www.cbi.iq/news/section/4 والعمود الاخير من عمل الباحثة.

نسبة الانفاق على التعليم العالي من اجمالي الانفاق = الانفاق على التعليم العالي /اجمالي الانفاق الحكومي * ١٠٠

إذ كانت اعلى نسبة خلال هذه المدة سجلت سنة ٢٠٠٩ إذ بلغت ما يقارب (٣.٥) كنسبة مئوية اما السنوات التي قبلها فان الانفاق على التعليم كنسبة من اجمالي النفقات كانت دون الواحد الصحيح عدا سنة ٢٠٠٤ ، اما السنوات بعد ٢٠٠٩ فجميعا تراوحت بين (٢.١) الى (٢.٩). تعد هذه النسب منخفضة قياسا الى الحجم الكبير من النفقات الامر الذي يتطلب زيادة حصة التعليم العالي من حجم النفقات الحكومية.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

١- ان اعداد الجامعات اخذت بالتزايد اذ وصلت الى ٣٥ جامعة حكومية في نهاية مدة البحث رافقها زيادة في الكليات الاهلية فقد تزايدت اعدادها لتصل في نهاية مدة البحث الى (٥٢) كلية معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي توزعت على جميع محافظات العراق جميعاً وكان لمحافظة بغداد حصة الأكبر من هذه الكليات بلغت (٢٢) كلية.

٢- استمرت اعداد الأساتذة بالتزايد لتصل الى (40993) تدريسياً في العام الدراسي 2014-2013).

٣- وصل عدد الطلبة المقبولين الى اعلى عدد خلال مدة الدراسة في العام الدراسي (٢٠١٣ – ٢٠١٤) اذ بلغ (١٩٩٠٦٤) ما نسبته (٠.٥٧) تقريبا من اجمالي سكان العراق، يعود ذلك الى التزايد المستمر في اعداد الجامعات من جهة وتوسعها من جهة أخرى من خلال فتح كليات جديدة واقسام جديد داخل الكليات فظلا عن التزايد في اعداد الكليات الاهلية بعد سنة ٢٠٠٣ نتيجة لافتتاح جامعات اهلية او تابعة لمؤسسات بعد التغيير الذي حدث في النظام السياسي وما رافق ذلك من تغير في التشريعات في ظل النظام الجديد.

٤- ان عدد الطلبة المقبولين تذبذب خلال مدة الدراسة وكذلك الحال بالنسبة لأعداد الطلبة المتخرجين وذلك نتيجة لما مر به البلد من حروب وعقوبات اقتصادية قاسية خلال اجمالي مدة الدراسة انتهت باحتلال البلد سنة ٢٠٠٣ وما تلاها من عدم استقرار سياسي وامنى افضى الى احتلال ٣ محافظات من قبل قوى الإرهاب في نهاية مدة البحث.

٥- بعد سنة ٢٠٠٣ اخذ الانفاق على التعليم بالتزايد بالأسعار الجارية والثابتة اذ بلغ (308.86) مليون دينار في الأسعار الثابت في العام الدراسي (٢٠٠٣- 2004) نتيجة للتغيرات التي حصلت بعد سنة ٢٠٠٣ ورفع العقوبات الاقتصادية من الناحية العملية واستئناف تصدير النفط وتحسن وضع إيرادات الدولة الا ان حجم الانفاق بعد هذا العام الدراسي اخذ بالانخفاض والتذبذب سواء بالأسعار الجارية والثابتة نتيجة لما مر به البلد من ظروف عدم استقرار سياسي وامني جعلت جل اهتمام الدولة ينصرف الى معالجة هذه

التحديات التي اخذت تستنزف الجزء الأكبر من ميزانية الدولة فضلا عن ما رافق هذه الفترة من احتلال واستشراء الفساد المالي والإداري . كانت اعلى نسبة إنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة سجلت في العام الدراسي (٢٠٠٨ – ٢٠٠٩) حيث بلغت (1.89) % واستمرت حتى نهاية مدة البحث أكبر من الواحد الصحيح لتسجل في العام الدراسي الأخير من مدة الدراسي حوالي (٣) %. هي نسب قليلة إذا ما قورنت بالدول العربية او الكيان الصهيوني.

٦- وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات مما يشير الى وجود توازن طويل الاجل.

٧- اظهرت النتائج لسببية كرانجر بوجود علاقة سببية معنوية وباتجاه واحد عند مدتيّ تباطئ زمني متجهة من عدد الطلبة المتخرجين الى عدد الطلبة المقبولين اي ان عدد الطلبة المقبولين يؤثر في عدد الطلبة المتخرجين كما ظهرت علاقة سببية معنوية متجهة من عدد السكان الى عدد الطلبة المقبولين، وقد ظهرت سببية كرانجر معنوية من الانفاق على التعليم الى عدد الطلبة المقبولين، كما كانت سببية كرانجر معنوية من عدد السكان الى عدد الطلبة المتخرجين ، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية (H0) التي تنص على عدم وجود علاقة سببية ببين المتغيرات.

التوصيات:

١- ان التزايد في اعداد الجامعات الحكومية من جهة والكليات الاهلية من جهة أخرى فضلا عن تزايد اعدد الأساتذة ينبغي ان يرافق ذلك بنية تحتية تستوعب هذه الزيادات المتلاحقة فنلاحظ اكتظاظ غرف التدريسيين بالأساتذة وكذلك اكتظاظ القاعات بالطلبة لذا على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عدم فتح جامعات او كليات جديدة الا بعد توفر الأبنية وكذلك عدم إعطاء الاعتراف بالكليات الاهلية الا بعد التأكد من وجود ابنية تتوفر فيها كل متطلبات الدراسة.

٢- التزايد في اعداد الطلبة المقبولين وتزايد قنوات القبول الخاصة أدت الى انخفاض مستوى التعليم العالي في العراق كما ان التزايد في اعداد الطلبة الخريجين وبقاء الكثير منهم بدون عمل أدى الى تفاقم ما يعرف ببطالة الخريجين وذلك لانعدام التناغم بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل لذا ينبغي العمل على تعديل المناهج الدراسية وجعلها تتلاءم مع المهارات المطلوبة في سوق العمل.

٣- ضرورة زيادة التخصيصات الاستثمارية لقطاع التعليم واستخدامها بشكل فعال نحو زيادة وتطوير مخرجات التعليم العالي بما يناسب حاجات سوق العمل المحلي من اجل توفير فرص عمل تناسب مؤهلات الطلبة العلمية وكذلك العمل من قبل الجامعات على إيجاد مصادر تمويل من خلال ورش العمل والمكاتب الاستشارية وتطبيق تجربة الجامعة المنتجة.

٤- الاهتمام بتطوير بنى الجامعات بتهيئة المختبرات والقاعات الدراسية والكتب، وتجاوز المشاكل التي تعيق عمليات تطوير الجامعات. وضع الية عمل مناسبة لغرض منع هدر وضياع الاموال المخصصة للاستثمار في قطاع التعليم.

٥- تطوير تجربة التعليم الموازي والعمل على تطوير التعليم الأهلي ودعمه بالشكل الذي يجعله لا يختلف من حيث معايير الأداء عن التعليم الحكومي ليكون عاملاً مساعداً في تطوير العملية التعليمية ويرفع الكثير من الأعباء المالية عن عاتق الدولة .

المصـــادر

أولاً : الكتب :

١- ابن منظور ، جمال الدين محمد ، **لسان العرب** ، دار صادر، بيروت ، ج ١٥، 2003 .
٢- الشرع ، رحيم كاظم ، محمد ، **التخطيط الاقتصادي** ، ط١، مطبعة الكتاب، بغداد، 2015.
٣- الحسن ، احسان محمد وفاضل عباس الحسب – **الموارد البشرية** – ط١ مديرية دار الكتب – جامعة الموصل 1982.
٤- العمري ، بسام مصطفى ، **تمويل التعليم العالي واقتصادياته** ، نظرة معاصرة ، ط ١ ، دار وائل ، عمان – الاردن ، ٢٠١٤.
٥- الرشدان ، زاهي ، **في اقتصاديات التعليم** ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005 .
٦- العنزي ، سعد علي و احمد علي صالح ، ادارة راس المال الفكري في منظمات الاعمال – دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.
٧- الربيعاوي ، سعدون حمود جثير و حسين وليد حسين عباس، **راس المال الفكري** – ط ١ ، دار غيداء للنشر، عمان ، 2015.
٨- القطيفي ، عبد العزيز ، **النمو الاقتصادي** ، دار الكتب للطباعة والنشر – بغداد ، 1999.
٩- الكريم ، عبد الله ، عبد ، **التخطيط التربوي** ، ط ٢ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1977.
١٠- الدائم ، عبد الله ، عبد ، **التخطيط التربوي** ، دار العلم للملايين، بيروت 1977.
١١- الدائم ، عبد الله عبد ، **تعليم الكبار وتنمية القوى العاملة العربية** ، ج ٢ ، الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار – بغداد ، 1985.
١٢- الفخري ، عوني محمد ، التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسيات والعولمة، ط١، اصدارات بيت الحكمة، بغداد، 2002 .
١٣- الشواردة ، فيصل محمود،**الاستثمار في بورصة الاوراق المالية الاسس النظرية والعملية** ، ط١، دار وائل للنشر، عمان الاردن، 2008 .
١٤- الموسوي ، محمد باقر ، **الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة**، ط١، مؤسسة البلاغ، بيروت، 1997.
١٥- الحبيب ، مصدق جميل ، **التعليم والتمية الاقتصادية** ، سلسلة دراسات، وزارة الثقافة والاعلام – دار الرشيد، بغداد ، 1981.
١٦- بيتر بينكي وديفيد بريشنكو ، **طريقة التفكير الاقتصادي** ، ط ١ ، ترجمة ليندا الحمود ، مراجعة وتدقيق فادي حدادين ، دار مصباح الحرية الاهلية ، عمان ، الاردن ، 2008.
١٧- حامد ، عمار ، **دراسات في التربية والثقافة في التنمية البشرية وتعليم المستقبل** ، مكتبة دار العربية للمطبوعات، القاهرة ، 1999.
١٨- خليفه ، محمد ناجي حسن ، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم** ، دار القاهرة ، القاهرة ، 2001.
١٩- دوليو ، سلفانو ، يوجين ، دومينيك – **مبادئ الاقتصاد** – ترجمة علي احمد علي، ط ١ ، الدار الولية للاستثمارات – القاهرة ، 2004 .
٢٠- رياض طبارة ،**تنمية الموارد البشرية وابعاده السكانية في الوطن العربي** – سلسلة بحوث ومناقشات في تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، دار الرازي، ط ١ ، 1989.
٢١- زيبوت ، سيريل ، ترجمة عمر قباني ، تقديم ماهر نسيم ، **التعايش الاقتصادي** ، 1966.

٢٢- ستراك ، رياض بدري ، **تخطيط التعليم واقتصادياته** ، اثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، **2008** .
٢٣- شفشق ، محمود عبد الرزاق واخرون، **التربية المعاصرة وطبيعتها الأساسية** ، دار القلم للنشر، الكويت، 1989.
٢٤- شفشق ، محمود عبد الرزاق ، واخرون، **التربية المعاصرة وطبيعتها وابعادها الاساسية** ، ط ٣ ، دار القلم، الكويت ، 1995.
٢٥- صيام ، احمد زكريا ، **مبادئ الاستثمار**، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان، 1997.
٢٦- صالح ، احمد علي ، **ادارة راس المال البشري**، مطارحات استراتيجية في تنشيط الاستثمار ومواجهة الانهيار، مطبعة اليازوري، عمان الاردن ، 2014.
٢٧- صقر ، احمد صقر، **النظرية الاقتصادية الكلية** ،ط٢، وكالة المطبوعات، الكويت، 1983.
٢٨- علوان ، قاسم نايف ، **ادارة الاستثمار**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط١، عمان، 2009.
٢٩- عفيفي ، محمد الهادي ، في اصول التربية – **الاصول الفلسفية للتربية** ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، 1974.
٣٠- عليه ، محمد بشير ، **القاموس الاقتصادي**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985.
٣١- عجمية ، محمد عبد العزيز ، وايمان عطية ناصف ، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق** – النظريات – التمويل – الدار الجامعية – الاسكندرية ، 2009.
٣٢- فيلنشنيسكي ، علم الاقتصاد الاشتراكي، ترجمة محمد صقر دار التقدم، دمشق، 1973.
٣٣- منصور ، احمد منصور ، **قراءات في تنمية الموارد البشرية** – منشورات وكالة المطبوعات الكويتية – دار غريب للطباعة، الكويت ، 1976.
٣٤- منذور ، عصام عمر ، **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية** ، دار التعليم الجامعي للنشر، الاسكندرية، 2010.
٣٥- هاريسون ، مايرز ، فردريك وتشارلز ، **التعليم والقوى العاملة والنمو الاقتصادي**، استراتيجية تنمية الموارد البشرية ، ترجمة ابراهيم الحافظ – مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، 1966.
٣٦- ويلسون ، هاوس ، سام ونورد ، **علم الاقتصاد** ، الطبعة العربية الاولى، مكتبة لبنان، بيروت، 2006.

ثانيا : الرسائل والاطاريح :

١- الجبار ، احمد داود عبد ، **دور السياسية المالية في تعزيز التنمية الانسانية (الاستثمار في التعليم الجامعي والعالي نموذجاً مختاراً)** رسالة ماجستير غير منشورة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، 2010.
٢- الحسيني ، باسل جودت عباس ، **الاستثمار البشري وأثره على التنمية** ، اطروحة دكتوراه – غير منشورة – كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، 1988.
٣- العاني ، جمال عزيز فرحان ، **دور التعليم في تنمية الموارد البشرية وأثره في النمو الاقتصادي في العراق** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية،.1995 .
٤- المحياوي ، صباح نوري عباس،**التعليم المهني والتنمية الاقتصادية في العراق للمدة 1970-1995**، رسالة ماجستير، الادارة والاقتصاد،الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2001.

٥- الرحمن ، ماهر عزيز عبد ، **علاقة الاستثمار في قطاع التعليم بالتنمية الاقتصادية للبلدان العربية مختارة للمدة 1985- 2000** ، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، 2006 .
٦- شاني ، سلام كاظم ، دور الاحتياطيات الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للاقتصادات الريعية (تجارب دول مختارة) ، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2017.

ثالثاً : البحوث والتقارير:

١- الطيب ، سعود واخرون ، **تاثير سعر الفائدة الاجل على الاستهلاك الخاص حالة الاردن خلال الفترة 1976-2004**، دراسات العلوم الادارية الاردن، المجلد٣٨، العدد٢، 2011.
٢- السيد ، عبد العزيز ، **تنمية الخبرات الانسانية وصلتها بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية** ، بحث مقدم الى الحلقة الدولية الثالثة عشر لعلم الجريمة، منشور ضمن كتاب التنمية الاقتصادية ومشكلات السلوك الاجتماعي، **منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية** ، القاهرة، 1963 .
٣- الركابي ، عبد ضمد ، **الاستثمار في الانسان واهمية راس المال البشري في استراتيجية التصنيع الخليجية** ، مجلة الاقتصادي، العدد ١ ، 1981.
٤- الرزاق ، الجبوري ، كنعان عبد اللطيف عبد ، انسام خالد حسن ، **دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع التطبيق العملي** ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد ٣٣، 2001 .
٥- الحبيب ، مصدق جميل ، **التعليم والتنمية الاقتصادية** ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام – دار الرشيد، سلسلة دراسات / ٢٦١ – العراق ، 1981.
٦- **مكتب المتابعة لمجلس العمل والشؤون الاجتماعية للدول العربية الخليجية** – البحرين 1985 .
٧- الراوي ، منصور، **تنمية الموارد البشرية** – سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالة – العدد
٨- الجبوري ، مهدي ، **تحليل تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة على البيئة** ، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، مج/٢، عدد/٤، 2010 .
٩- توزاغا ، روبير " **اعادة النظر في النمو** " مجلة التنمية والتمويل، مجلد / ٤٣ ، العدد / ١ – صندوق النقد الدولي – واشنطن – مارس 2006.

– **مواقع انترنت:**

1- http://mohesr.gov.iq/ar
2- http://databank.albankaldawli.org
3- https://www.cbi.iq/news/section/4

– **مصادر اجنبية:**

1- Granger. CW, Clive William Johan, ”Investigation Causal Relationship by Econometric Models and Cross Spectral Methods” Journal of Econometric, 1969.

الملاحق

الملحق (1) اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: NS NE GDP1 POP EX GD				
Lags interval (in first differences): 1 to 1. Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.956006	162.8425	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.842665	90.99718	69.81889	0.0004
At most 2 *	0.587421	48.46151	47.85613	0.0438
At most 3	0.494921	28.09899	29.79707	0.0775
At most 4	0.339711	12.38904	15.49471	0.1392
At most 5	0.116246	2.842254	3.841466	0.0918
Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.956006	71.84527	40.07757	0.0000
At most 1 *	0.842665	42.53567	33.87687	0.0036
At most 2	0.587421	20.36252	27.58434	0.3166
At most 3	0.494921	15.70995	21.13162	0.2422
At most 4	0.339711	9.546791	14.26460	0.2434
At most 5	0.116246	2.842254	3.841466	0.0918
Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

الملحق (٢) سببية كرانجر

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 07/20/17 Time: 13:04			
Sample: 1990 2014			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
NE does not Granger Cause NS	23	3.18215	0.0656
NS does not Granger Cause NE		0.75304	0.4852
POP does not Granger Cause NS	23	6.02946	0.0099
NS does not Granger Cause POP		0.34328	0.7140
GDP1 does not Granger Cause NS	23	0.17689	0.8393
NS does not Granger Cause GDP1		0.72435	0.4982
EX does not Granger Cause NS	23	0.72465	0.4981
NS does not Granger Cause EX		3.56240	0.0497
GD does not Granger Cause NS	23	0.10685	0.8992
NS does not Granger Cause GD		0.53207	0.5963
POP does not Granger Cause NE	23	5.97824	0.0102
NE does not Granger Cause POP		0.11246	0.8943
GDP1 does not Granger Cause NE	23	1.64913	0.2200
NE does not Granger Cause GDP1		0.46671	0.6344
EX does not Granger Cause NE	23	0.70278	0.5083

NE does not Granger Cause EX		0.07079	0.9319
GD does not Granger Cause NE	23	0.70455	0.5075
NE does not Granger Cause GD		0.32516	0.7266
GDP1 does not Granger Cause POP	23	0.04592	0.9552
POP does not Granger Cause GDP1		0.78106	0.4728
EX does not Granger Cause POP	23	1.44166	0.2626
POP does not Granger Cause EX		0.21212	0.8109
GD does not Granger Cause POP	23	0.36065	0.7021
POP does not Granger Cause GD		0.35346	0.7070
EX does not Granger Cause GDP1	23	0.56040	0.5806
GDP1 does not Granger Cause EX		1.20452	0.3229
GD does not Granger Cause GDP1	23	1.04428	0.3723
GDP1 does not Granger Cause GD		1.12234	0.3473
GD does not Granger Cause EX	23	9.7E-05	0.9999
EX does not Granger Cause GD		0.58381	0.5680

ملحق رقم (٣) عدد التخلفات المثلى لمتغيرات الدراسة لنموذج VAR

HQ	SC	AIC	FPE	LR	Lag
122.2889	122.5106	122.2144	4.81e+45	NA	0
116.9182	118.4702	116.3967	1.61e+43	143.1705*	1
115.5069*	118.3892*	114.5384*	5.50e+42*	49.88664	2

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج E-views9.

حيث ان :

- HQ : معيار هاتان – كوين
- SC معيار سكوارز
- AIC معيار اكايك
- FPE الخطا التنبوئي النهائي

ملحق رقم (٤) نتائج اختبار دكي فولر الموسع لجذر الوحدة (المستوى)

Null Hypothesis: NS has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			0.606215	0.9865
Test critical values:	1% level		-3.769597	
	5% level		-3.004861	
	10% level		-2.642242	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(NS)				
Method: Least Squares				
Date: 07/20/17 Time: 11:40				
Sample (adjusted): 1993 2014				
Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NS(-1)	0.104875	0.172999	0.606215	0.5519
D(NS(-1))	-1.093243	0.386492	-2.828633	0.0111
D(NS(-2))	-0.946064	0.344157	-2.748930	0.0132
C	5088.610	15977.88	0.318478	0.7538
R-squared	0.444013	Mean dependent var		3153.455
Adjusted R-squared	0.351349	S.D. dependent var		25562.00
S.E. of regression	20587.35	Akaike info criterion		22.86571
Sum squared resid	7.63E+09	Schwarz criterion		23.06408
Log likelihood	-247.5228	Hannan-Quinn criter.		22.91244
F-statistic	4.791625	Durbin-Watson stat		1.532787
Prob(F-statistic)	0.012630			

Null Hypothesis: NS has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.061094	0.0202
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(NS)
Method: Least Squares
Date: 07/20/17 Time: 11:42
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NS(-1)	-0.971457	0.239211	-4.061094	0.0006
C	44429.22	12218.75	3.636152	0.0015
@TREND("1990")	4500.958	1313.874	3.425715	0.0025

R-squared	0.444698	Mean dependent var	3056.125
Adjusted R-squared	0.391812	S.D. dependent var	24468.70
S.E. of regression	19082.26	Akaike info criterion	22.66737
Sum squared resid	7.65E+09	Schwarz criterion	22.81463
Log likelihood	-269.0085	Hannan-Quinn criter.	22.70644
F-statistic	8.408637	Durbin-Watson stat	1.838899
Prob(F-statistic)	0.002078		

Null Hypothesis: NE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.861965	0.7825
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(NE)
Method: Least Squares
Date: 07/20/17 Time: 11:44
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NE(-1)	-0.095980	0.111351	-0.861965	0.3980
C	6835.069	7468.759	0.915155	0.3700

R-squared	0.032669	Mean dependent var	733.9583
Adjusted R-squared	-0.011301	S.D. dependent var	11612.56
S.E. of regression	11677.99	Akaike info criterion	21.64846
Sum squared resid	3.00E+09	Schwarz criterion	21.74663
Log likelihood	-257.7815	Hannan-Quinn criter.	21.67450
F-statistic	0.742984	Durbin-Watson stat	1.002054
Prob(F-statistic)	0.398005		

Null Hypothesis: TE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.854352	0.3465
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TE)
Method: Least Squares
Date: 07/20/17 Time: 11:47
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TE(-1)	-0.116452	0.062799	-1.854352	0.0785
D(TE(-1))	1.068577	0.510803	2.091955	0.0494
C	1903.166	1244.085	1.529772	0.1417

R-squared	0.202506	Mean dependent var	851.6957
Adjusted R-squared	0.122756	S.D. dependent var	2877.384
S.E. of regression	2694.994	Akaike info criterion	18.75729
Sum squared resid	1.45E+08	Schwarz criterion	18.90540
Log likelihood	-212.7088	Hannan-Quinn criter.	18.79454
F-statistic	2.539277	Durbin-Watson stat	1.531225
Prob(F-statistic)	0.104058		

Null Hypothesis: TE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.402730	0.8325
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TE)
Method: Least Squares
Date: 07/20/17 Time: 11:47
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TE(-1)	-0.216708	0.154490	-1.402730	0.1768
D(TE(-1))	0.959192	0.539548	1.777772	0.0915
C	1758.507	1275.983	1.378159	0.1842
@TREND("1990")	185.5711	260.6117	0.712060	0.4851

R-squared	0.223234	Mean dependent var	851.6957
Adjusted R-squared	0.100587	S.D. dependent var	2877.384
S.E. of regression	2728.835	Akaike info criterion	18.81791
Sum squared resid	1.41E+08	Schwarz criterion	19.01539
Log likelihood	-212.4059	Hannan-Quinn criter.	18.86757
F-statistic	1.820134	Durbin-Watson stat	1.489866
Prob(F-statistic)	0.177699		

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.375544	0.9979
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 07/20/17 Time: 11:51
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.566734	1.509102	0.375544	0.7110
C	-43026.16	39742.82	-1.082615	0.2913
@TREND("1990")	3582.567	2286.666	1.566721	0.1321

R-squared	0.141484	Mean dependent var	15165.67
Adjusted R-squared	0.059720	S.D. dependent var	74666.25
S.E. of regression	72402.39	Akaike info criterion	25.33433
Sum squared resid	1.10E+11	Schwarz criterion	25.48159
Log likelihood	-301.0120	Hannan-Quinn criter.	25.37340
F-statistic	1.730402	Durbin-Watson stat	1.214120
Prob(F-statistic)	0.201539		

Null Hypothesis: POP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag length: 0 (Spectral OLS AR based on SIC, maxlag=5)

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-2.294918	0.4206
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.06E+11
HAC corrected variance (Spectral OLS autoregression)	1.06E+11

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(POP)
Method: Least Squares
Date: 07/20/17 Time: 11:56
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POP(-1)	-0.319200	0.139090	-2.294918	0.0321
C	5693431.	2251764.	2.528431	0.0195
@TREND("1990")	262054.8	107081.3	2.447252	0.0233

R-squared	0.279864	Mean dependent var	754772.8
Adjusted R-squared	0.211280	S.D. dependent var	391440.2
S.E. of regression	347637.7	Akaike info criterion	28.47218
Sum squared resid	2.54E+12	Schwarz criterion	28.61943
Log likelihood	-338.6661	Hannan-Quinn criter.	28.51125
F-statistic	4.080586	Durbin-Watson stat	2.571099
Prob(F-statistic)	0.031831		

Null Hypothesis: EX has a unit root
Exogenous: Constant
Lag length: 0 (Spectral OLS AR based on SIC, maxlag=5)

Prob.*	Adj. t-Stat		
0.9999	2.422836		Phillips-Perron test statistic
	-3.737853	1% level	Test critical values:
	-2.991878	5% level	
	-2.635542	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

9191.207	Residual variance (no correction)
9191.207	HAC corrected variance (Spectral OLS autoregression)

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EX)
Method: Least Squares
Date: 07/20/17 Time: 11:58
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0241	2.422836	0.106985	0.259207	EX(-1)
0.8622	-0.175661	27.89851	-4.900687	C

41.10417	Mean dependent var	0.210625	R-squared
110.2265	S.D. dependent var	0.174744	Adjusted R-squared
12.13055	Akaike info criterion	100.1338	S.E. of regression
12.22872	Schwarz criterion	220589.0	Sum squared resid
12.15659	Hannan-Quinn criter.	-143.5666	Log likelihood
2.285406	Durbin-Watson stat	5.870136	F-statistic
		0.024082	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: EX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag length: 0 (Spectral OLS AR based on SIC, maxlag=5)

Prob.*	Adj. t-Stat		
0.9975	0.319821		Phillips-Perron test statistic
	-4.394309	1% level	Test critical values:
	-3.612199	5% level	
	-3.243079	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

8716.053	Residual variance (no correction)
8716.053	HAC corrected variance (Spectral OLS autoregression)

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EX)
Method: Least Squares
Date: 07/20/17 Time: 11:58
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.7523	0.319821	0.209025	0.066851	EX(-1)
0.3381	-0.980245	48.88506	-47.91932	C
0.2968	1.069959	5.769090	6.172690	@TREND("1990")

41.10417	Mean dependent var	0.251433	R-squared
110.2265	S.D. dependent var	0.180141	Adjusted R-squared
12.16080	Akaike info criterion	99.80583	S.E. of regression
12.30806	Schwarz criterion	209185.3	Sum squared resid
12.19987	Hannan-Quinn criter.	-142.9296	Log likelihood
2.114681	Durbin-Watson stat	3.526794	F-statistic
		0.047800	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: GD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag length: 0 (Spectral OLS AR based on SIC, maxlag=5)

Prob.*	Adj. t-Stat		
0.1752	-2.915677		Phillips-Perron test statistic
	-4.394309	1% level	Test critical values:
	-3.612199	5% level	
	-3.243079	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

6126.260	Residual variance (no correction)
6126.260	HAC corrected variance (Spectral OLS autoregression)

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GD)
Method: Least Squares
Date: 07/20/17 Time: 12:02
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0083	-2.915677	0.192627	-0.561637	GD(-1)
0.0284	2.354324	53.41019	125.7449	C
0.4669	-0.741065	2.526422	-1.872243	@TREND("1990")

5.145833	Mean dependent var	0.288496	R-squared
94.78746	S.D. dependent var	0.220734	Adjusted R-squared
11.80822	Akaike info criterion	83.67461	S.E. of regression
11.95547	Schwarz criterion	147030.2	Sum squared resid
11.84728	Hannan-Quinn criter.	-138.6986	Log likelihood
1.918797	Durbin-Watson stat	4.257480	F-statistic
		0.028045	Prob(F-statistic)

ملحق رقم (٥) نتائج اختبار دكي فولر الموسع لجذر الوحدة (الفرق الاول)

Null Hypothesis: D(NS) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.846815	0.0005
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(NS,2)
Method: Least Squares
Date: 07/20/17 Time: 11:43
Sample (adjusted): 1993 2014
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NS(-1))	-2.962808	0.506739	-5.846815	0.0000
D(NS(-1),2)	0.925013	0.288079	3.210966	0.0048
C	5265.057	10181.24	0.517133	0.6114
@TREND("1990")	764.7549	746.7687	1.024085	0.3194

R-squared	0.745696	Mean dependent var	-3313.682
Adjusted R-squared	0.703312	S.D. dependent var	37114.39
S.E. of regression	20215.86	Akaike info criterion	22.82929
Sum squared resid	7.36E+09	Schwarz criterion	23.02766
Log likelihood	-247.1222	Hannan-Quinn criter.	22.87602
F-statistic	17.59383	Durbin-Watson stat	1.524085
Prob(F-statistic)	0.000014		

Null Hypothesis: D(TE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.011099	0.7315
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TE,2)
Method: Least Squares
Date: 07/20/17 Time: 11:48
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TE(-1))	-0.454784	0.449792	-1.011099	0.3235
C	129.9957	840.7967	0.154610	0.8786

R-squared	0.046422	Mean dependent var	-472.0000
Adjusted R-squared	0.001014	S.D. dependent var	2848.619
S.E. of regression	2847.175	Akaike info criterion	18.82898
Sum squared resid	1.70E+08	Schwarz criterion	18.92772
Log likelihood	-214.5333	Hannan-Quinn criter.	18.85382
F-statistic	1.022320	Durbin-Watson stat	1.177448
Prob(F-statistic)	0.323478		

Null Hypothesis: D(TE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.017069	0.9932
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TE,2)
Method: Least Squares
Date: 07/20/17 Time: 11:49
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TE(-1))	-0.009421	0.551970	-0.017069	0.9866
C	1459.203	1288.090	1.132843	0.2707
@TREND("1990")	-147.5948	109.8318	-1.343825	0.1941

R-squared	0.125393	Mean dependent var	-472.0000
Adjusted R-squared	0.037933	S.D. dependent var	2848.619
S.E. of regression	2794.069	Akaike info criterion	18.82949
Sum squared resid	1.56E+08	Schwarz criterion	18.97760
Log likelihood	-213.5392	Hannan-Quinn criter.	18.86674
F-statistic	1.433709	Durbin-Watson stat	1.433292
Prob(F-statistic)	0.261896		

Null Hypothesis: D(POP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag length: 0 (Spectral OLS AR based on SIC, maxlag=5)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.275573	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.37E+11
HAC corrected variance (Spectral OLS autoregression)	1.37E+11

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(POP,2)
Method: Least Squares
Date: 07/20/17 Time: 11:56
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(POP(-1))	-1.300361	0.207210	-6.275573	0.0000
C	989282.5	174815.6	5.659007	0.0000

R-squared	0.652219	Mean dependent var	16512.00
Adjusted R-squared	0.635658	S.D. dependent var	642177.6
S.E. of regression	387623.2	Akaike info criterion	28.65640
Sum squared resid	3.16E+12	Schwarz criterion	28.75514
Log likelihood	-327.5486	Hannan-Quinn criter.	28.68123
F-statistic	39.38282	Durbin-Watson stat	2.018985
Prob(F-statistic)	0.000003		

Null Hypothesis: D(POP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag length: 0 (Spectral OLS AR based on SIC, maxlag=5)

Prob.*	Adj. t-Stat		
0.0000	-7.079210		Phillips-Perron test statistic
	-4.416345	1% level	Test critical values:
	-3.622033	5% level	
	-3.248592	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

1.13E+11	Residual variance (no correction)
1.13E+11	HAC corrected variance (Spectral OLS autoregression)

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(POP,2)
Method: Least Squares
Date: 07/20/17 Time: 11:57
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-7.079210	0.201971	-1.429797	D(POP(-1))
0.0009	3.911878	194978.4	762731.6	C
0.0492	2.094448	11876.77	24875.28	@TREND("1990")

16512.00	Mean dependent var	0.714778	R-squared
642177.6	S.D. dependent var	0.686256	Adjusted R-squared
28.54505	Akaike info criterion	359702.0	S.E. of regression
28.69315	Schwarz criterion	2.59E+12	Sum squared resid
28.58230	Hannan-Quinn criter.	-325.2680	Log likelihood
2.200971	Durbin-Watson stat	25.06044	F-statistic
		0.000004	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: D(EX) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag length: 0 (Spectral OLS AR based on SIC, maxlag=5)

Prob.*	Adj. t-Stat		
0.0227	-3.378198		Phillips-Perron test statistic
	-3.752946	1% level	Test critical values:
	-2.998064	5% level	
	-2.638752	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

11830.46	Residual variance (no correction)
11830.46	HAC corrected variance (Spectral OLS autoregression)

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EX,2)
Method: Least Squares
Date: 07/20/17 Time: 11:59
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0028	-3.378198	0.318378	-1.075544	D(EX(-1))
0.0773	1.857750	24.98706	46.41969	C

20.03565	Mean dependent var	0.352096	R-squared
138.1651	S.D. dependent var	0.321244	Adjusted R-squared
12.39022	Akaike info criterion	113.8296	S.E. of regression
12.48896	Schwarz criterion	272100.7	Sum squared resid
12.41506	Hannan-Quinn criter.	-140.4876	Log likelihood
1.452426	Durbin-Watson stat	11.41222	F-statistic
		0.002840	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: D(EX) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag length: 0 (Spectral OLS AR based on SIC, maxlag=5)

Prob.*	Adj. t-Stat		
0.0052	-4.722632	Phillips-Perron test statistic	
	-4.416345	1% level	Test critical values:
	-3.622033	5% level	
	-3.248592	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

8366.746	Residual variance (no correction)		
8366.746	HAC corrected variance (Spectral OLS autoregression)		

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EX,2)
Method: Least Squares
Date: 07/20/17 Time: 12:00
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	-4.722632	0.296924	-1.402262	D(EX(-1))
0.1412	-1.531882	45.95353	-70.39536	C
0.0093	2.877451	3.337081	9.602287	@TREND("1990")

20.03565	Mean dependent var	0.541789	R-squared
138.1651	S.D. dependent var	0.495968	Adjusted R-squared
12.13077	Akaike info criterion	98.09056	S.E. of regression
12.27887	Schwarz criterion	192435.2	Sum squared resid
12.16802	Hannan-Quinn criter.	-136.5038	Log likelihood
1.495315	Durbin-Watson stat	11.82401	F-statistic
		0.000408	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: D(GD) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag length: 0 (Spectral OLS AR based on SIC, maxlag=5)

Prob.*	Adj. t-Stat		
0.0001	-5.594749	Phillips-Perron test statistic	
	-3.752946	1% level	Test critical values:
	-2.998064	5% level	
	-2.638752	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

8626.177	Residual variance (no correction)
8626.177	HAC corrected variance (Spectral OLS autoregression)

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GD,2)
Method: Least Squares
Date: 07/20/17 Time: 12:03
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-5.594749	0.214057	-1.197597	D(GD(-1))
0.7799	0.283074	20.30889	5.748927	C

-			
1.504348	Mean dependent var	0.598480	R-squared
149.8677	S.D. dependent var	0.579360	Adjusted R-squared
12.07435	Akaike info criterion	97.19937	S.E. of regression
12.17309	Schwarz criterion	198402.1	Sum squared resid
12.09918	Hannan-Quinn criter.	-136.8550	Log likelihood
1.953278	Durbin-Watson stat	31.30121	F-statistic
		0.000015	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: D(GD) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag length: 0 (Spectral OLS AR based on SIC, maxlag=5)

Prob.*	Adj. t-Stat		
0.0011	-5.460627	Phillips-Perron test statistic	
	-4.416345	1% level	Test critical values:
	-3.622033	5% level	
	-3.248592	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

8624.699	Residual variance (no correction)
8624.699	HAC corrected variance (Spectral OLS autoregression)

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GD,2)
Method: Least Squares
Date: 07/20/17 Time: 12:03
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-5.460627	0.219328	-1.197670	D(GD(-1))
0.8606	0.177876	45.71651	8.131880	C
0.9539	-0.058540	3.130672	-0.183270	@TREND("1990")

-			
1.504348	Mean dependent var	0.598548	R-squared
149.8677	S.D. dependent var	0.558403	Adjusted R-squared
12.16113	Akaike info criterion	99.59118	S.E. of regression
12.30924	Schwarz criterion	198368.1	Sum squared resid
12.19838	Hannan-Quinn criter.	-136.8530	Log likelihood
1.953193	Durbin-Watson stat	14.90961	F-statistic
		0.000109	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: D(NE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag length: 0 (Spectral OLS AR based on SIC, maxlag=5)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.278742	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	34913655
HAC corrected variance (Spectral OLS autoregression)	34913655

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(NE,2)
Method: Least Squares
Date: 07/20/17 Time: 12:25
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NE(-1))	-0.919231	0.111035	-8.278742	0.0000
C	2706.017	1291.997	2.094446	0.0485

R-squared	0.765462	Mean dependent var	2028.304
Adjusted R-squared	0.754293	S.D. dependent var	12475.08
S.E. of regression	6183.750	Akaike info criterion	20.38018
Sum squared resid	8.03E+08	Schwarz criterion	20.47892
Log likelihood	-232.3721	Hannan-Quinn criter.	20.40501
F-statistic	68.53756	Durbin-Watson stat	1.714764
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(NE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag length: 0 (Spectral OLS AR based on SIC, maxlag=5)

Prob.*	Adj. t-Stat		
0.0000	-7.609543	Phillips-Perron test statistic	
	-4.416345	1% level	Test critical values:
	-3.622033	5% level	
	-3.248592	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

34736917	Residual variance (no correction)
34736917	HAC corrected variance (Spectral OLS autoregression)

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(NE,2)
Method: Least Squares
Date: 07/20/17 Time: 12:26
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-7.609543	0.122762	-0.934162	D(NE(-1))
0.5573	0.596842	3059.084	1825.791	C
0.7530	0.318995	214.9141	68.55649	@TREND("1990")

2028.304	Mean dependent var	0.766649	R-squared
12475.08	S.D. dependent var	0.743314	Adjusted R-squared
20.46206	Akaike info criterion	6320.400	S.E. of regression
20.61017	Schwarz criterion	7.99E+08	Sum squared resid
20.49931	Hannan-Quinn criter.	-232.3137	Log likelihood
1.708400	Durbin-Watson stat	32.85387	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

Abstract

The study aims at measuring the effect of expenditure on higher education on economic growth in Iraq. The descriptive method was adopted in the presentation of investment and expenditure on higher education in Iraq. Quantitative analysis using the standard method to measure the effect of education expenditure on economic growth in Iraq for the period 1990-2015. The study found that the number of universities increased by 35 at the end of the study period, accompanied by an increase in the number of private colleges. The number of universities increased to reach (52) colleges recognized by the Ministry of Higher Education and Scientific Research The total number of teachers has increased to 40993 in the academic year (2014-2013). Moreover, after 2003, the expenditure on education was increasing at current and constant prices by JD (308.86) million in fixed prices in the academic year (2003-2004) as a result of the changes that took place after 2003, the lifting of economic sanctions in practice and the resumption of oil exports However, the volume of spending after this school year has declined and fluctuated both at current and constant prices as a result of the country's conditions of political and security instability that made most of the state's attention to address these challenges, which drained most of the state budgeting the occupation and the spread of financial and administrative corruption. The highest expenditure on education in GDP during the study period was recorded in the academic year (2008-2009) at (1.89) % and continued until the end of the research period is greater than the correct one to register in the last academic year of the period of the study about (3). Are few if compared to the Arab countries or the Zionist entity.

The results showed that there is a significant causal relationship with one direction at two-time lag periods, from the number of graduate students to the number of accepted students. The number of students admitted affects the number of graduate students. There was a significant causal relationship between the number of students and the number of students admitted. Kranger's morbidity was attributed to the number of students accepted, and Kranger was a significant cause of the population to the number of graduate students. Thus, the null hypothesis (H0) States that there is no causal relationship between variables. With a common correlation between the variables suggesting a long-term equilibrium.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Karbala
Faculty of Administration and Economics
Department of Economics
Higher Studies

The impact of investment in higher education on economic growth in Iraq for the period 1990-2016

A study presented to the Board of the Faculty of Management and Economics, University of Karbala, which is part of the requirements for obtaining the diploma of Higher Diploma in Economics

From by

Iman Abbas Abed

Supervised by

Prof. Dr. Rahim K. H.

1439A.H. 2018A.D.